هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

٧

اللسانيات العربية

Allisaniyat Al Arabiyah

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك
عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية
العدد ٥ رمضان ١٤٣٨هـ يونيو ٢٠١٧م

- اللغة بين التفسير الوظيفي والتفسير الشكلي

- المجاز المرسل: محاولة لفهم منزلته في اللّسانيّات العرفانيّة

- الخطاب اللغوي في التواصل الشبكي التغريد (*Twitter*): خصائصه اللغوية ووظائفه التداولية

- اعتراضات المستشرق أ. شفتيل على تقسيم المستشرق ج. بلاو لتاريخ اللغة العربية

- المفعول به المتروك وأَثَرُ تَرْكِهِ في معاني بعض الأفعال في القرآن الكريم

- مراجعة نقدية لكتاب (نظريات علم الدلالة المعجمي)

هيئة التحرير:

أ.د عبدالعزيز بن إبراهيم العصيلي

رئيس التحرير

د. ناصر بن عبدالله الغالي

مدير التحرير

أ.د. عبدالرّحمن بن حسن العارف

عضو هيئة التحرير

أ.د محي الدين محسب

عضو هيئة التحرير

د. محمد لطفي الزليطني

عضو هيئة التحرير

د. عبدالعزيز بن عبدالله المهيوبي

أمين المجلة

الهيئة الاستشارية

أ.د. ابراهيم بن مراد (تونس).

أ.د. بسام بركة (لبنان).

أ.د. سعد مصلوح (مصر).

أ.د. عبدالقادر الفاسي الفهري (المغرب).

أ.د. علي القاسمي (العراق).

أ.د. محمد صلاح الدين الشريف (تونس).

أ.د. محمد غاليم (المغرب).

أ.د. محمود إسماعيل صالح (السعودية).

أ.د. محمود فهمي حجازي (مصر).

أ.د. نهاد الموسى (الأردن).

أ.د. يوسف الخليفة أبو بكر (السودان).

اللسانيات العربية

Al Lisaniyat Al Arabiyah

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد الخامس - رمضان ١٤٣٨هـ - يونيو ٢٠١٧ م

الإسهامات

ترسل البحوث باسم رئيس التحرير

ص.ب ٢٩٨٨ الرياض ١٨٤٥٢

المملكة العربية السعودية

هاتف ٤٧٢١٥٦٩٨ – فاكس ٤٧٥٢٣٦٩

www.kaica.org.sa

للاشتراكات السنوية

مراسلة بريد المجلة

arabiclisa@kaica.org.sa

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

محتويات

6

اللغة بين التفسير الوظيفي والتفسير الشكلي

د. محمد وحيدي

34

المجاز المرسل: محاولة لفهم منزلته في اللّسانيّات العرفانيّة

صابر الحباشة

84

الخطاب اللغوي في التواصل الشبكي التغريد (Twitter): خصائصه اللغوية ووظائفه التداولية

جنان التميمي

122

اعتراضات المستشرق أ. شفتيل على تقسيم المستشرق ج. بلاو لتاريخ اللغة العربية

جدامي، عبد المنعم السيد أحمد

163

المفعول به المتروك وأَثَرُ تَرْكِهِ في معاني بعض الأفعال في القرآن الكريم

د. حمدي بدر الدين إبراهيم

216

مراجعة نقدية لكتاب (نظريات علم الدلالة المعجمي)

مجموعة باحثين

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المفعول به المتروك وأَثَرُ تَرْكِهِ في معاني بعض الأفعال في القرآن الكريم

د. حمدي بدر الدين إبراهيم (*)

الملخص

يتناول هذا البحث، من خلال استخدامات بعض الأفعال في القرآن الكريم، ظاهرة «المفعول المتروك»، أي إغفال المفعول به وعدم إرادته لا لفظًا ولا معنًى. والفرق بين الحذف والترك أن المحذوف غير مذكور في اللفظ لكنه مراد في المعنى؛ أما المتروك فهو غير مذكور في اللفظ وغير مراد في المعنى. وقد فرق النحاة والبلاغيون بين المفعول الذي يُحْذَف من اللفظ لكنه مُراد ومقصود، والمفعول الذي يُتْرَك فلا يُرَاد أصلًا، وذلك من أجل هدف أسمى ومعنًى أدقّ لا يتحقق إلا بترك إرادة هذا المفعول، وهو أن يتعلق الإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل فيُقْتَصَر عليهما، أو أن تتوفرَ العناية على إثبات الفعل للفاعل.

وقد توصل البحث إلى عدة نتائج، أبرزها أن تسامح العلماء في التعبير عن الترك بلفظ الحذف قد أدى إلى الخلط بينهما، وأن بعض النصوص تحتمل التوجيه على الحذف والتوجيه على الترك، وبعضها الآخر لا يستقيم فيه المعنى إلا على الترك، وأن بعض العلماء ربما يتكلف في القول بترك المفعول لإرادة التعميم، بالرغم من أنّ المعنى واضح على الحذف وتقدير المفعول به مفهوم من السياق.

الكلمات المفتاحية: المفعول به المتروك – الحذف – الترك – النحاة.

*– كلية دار العلوم – جامعة القاهرة، كلية التربية بالمجمعة – جامعة المجمعة.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

The unmentioned Object and its impact on the meaning of some verbs in the Holly Koran

Dr. Hamdy Badr-Eldin Ibrahim

College of Education، Al-Majmaah University

Abstract:

On the basis of examples from the Holy Koran، this paper deals with the feature of omitting the object complement in Arabic verbal sentences. The concept of omission is discussed with a view of differentiating it from deletion and simple discarding. This is to show that object omission does not imply it is semantically unimportant. Arab Grammarians had different views with regard to the effect of such omission، considering that it is mostly needed for a higher semantic purpose، namely to draw the recipient›s attention to the importance of the act itself rather than its effect، or to the actor and his act rather than the object.

It will be shown that the Arab Grammarians have loosely used the term 'omission'، thus causing some confusion as to its meaning، with some interpreting it as discarding or deletion.

Key Words: The unmentioned object، omission، deletion، Arab grammarians

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

مقدمة:

ينقسم الفعل في العربية إلى لازم ومتعدٍّ، والتعدي واللزوم بحسب المعنى؛ فالمتعدي ما يتوقف فَهْمُه على متعلق كضرب، أو هو ما يُجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه، ولذلك يسمَّى المتعدي مُجاوزًا. وغير المتعدي بخلافه كقعد، ويسمَّى قاصِرًا، وهناك وسائل تجعل اللازم متعديًا، ووسائل تجعل المتعدي لازمًا[١].

ويصعب تقسيم الفعل إلى لازم ومتعدٍّ اعتمادًا على المعنى المعجمي والتقسيم الصرفي بطريقة حاسمة بعيدًا عن السياق، كما يصعب الحكم بحذف المفعول به مع فعل محدّد بطريقة مطردة تنطبق على جميع السياقات؛ فقد يجيء الفعل المتعدي بلا مفعول، دون أن يكون ذلك تحويلًا للفعل المتعدي إلى فعل لازم، ودون أن يكون ذلك من باب المفعول المحذوف.

والفعل المتعدي إذا أُسْنِدَ إلى فاعله ولم يُذْكَرْ له مفعول فهو على ضربين، أحدهما: أن يكون الغرض إثبات المعنى في نفسه للفاعل على الإطلاق، أي من غير اعتبار عمومه وخصوصه، ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه؛ فيكون المتعدي حينئذ بمنزلة اللازم؛ فلا يُذْكَرُ له مفعولٌ لئلا يَتَوَهَّم السامع أنّ الغرض الإخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول، ولا يُقَدَّر أيضًا؛ لأن المقدَّر في حكم المذكور.[٢]

«وأما الحالة المقتضية لترك مفعوله فهو: القصد إلى التعميم، والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يُذْكَر معه دون غيره، مع الاختصار، وأنه أحد أنواع سحر الكلام؛ حيث يتوصل بتقليل اللفظ إلى تكثير المعنى، كقولهم في باب المبالغة: فلان يُعْطِي ويَمْنَع، ويَصِل ويَقْطَع، ويَبْنِي ويَهْدِم، ويُغْنِي ويُعْدِم، وقوله عز قائلًا: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾[٣]، أو القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابًا في نحو: (فلان يُعْطِي) إلى معنى يفعل الإعطاء، ويُوْجِد هذه الحقيقة إيهامًا للمبالغة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

بالطريق المذكور في إفادة اللام للاستغراق، وعليه قوله عز وجل: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[٤]، المعنى: وأنتم من أهل العلم والمعرفة».[٥]

وعَدَّ عباس حسن من الأغراض المعنوية لحذف المفعول: «عدم تعلق الغرض به، كقول البخيل لمن يعيبه بالبخل: طالما أنفقتُ، وساعدتُ، وعاونتُ؛ أي: طالما أنفقتُ المالَ، وساعدتُ فلانًا. وعاونتُ فلانًا».[٦]

ويقول الدكتور خليل عمايرة: إنَّ الركن الثالث في الجملة التوليدية الفعلية هو المفعول به، ويرتبط ببؤرة الجملة (الفعل) بعلاقة المفعولية التي علامتها النصب، وقد يُحْذَف فتتحول الجملة التوليدية إلى جملة تحويلية فعلية، ويكون الحذف لأغراض منها الإطلاق في الحدث الذي يشير إليه الفعل، وربطه بالفاعل، فالفعل في مثل هذه الحالة لازم وليس متعديًا؛ لأن الجملة اكتملت مبنًى ومعنًى، وهذا النوع يتضمن تحويلًا بلاغيًّا، ويقود إلى معنًى، ويمثل أصلًا كبيرًا عظيم النفع في البناء اللغوي.[٧]

والوقوف على أغراض المتكلمين له صلة في تقدير المحذوف أو عدمه، ومن ثم فإن له أثرًا في الوقوف على المعنى ... ويبدو ذلك جليًّا في تقدير المفاعيل المحذوفة فيما يعرف بالحذف اقتصارًا أو اختصارًا؛ ذلك أن غرض المتكلم إذا أراد الاقتصار على معنى الفعل دون متعلقاته فلا مجال لتقديرها على أنها محذوفات، ولو كان يريد معناها وحذفها اختصارًا لوجود دليل عليها لصح تقديرها ... وعناية البلاغيين بهذه الأغراض تفوق عناية النحاة، وبعض النحاة قد يُعْرِضُ عن ذكرها فصلًا للدرس النحوي عن البياني.[٨]

وقد تعددت التعبيرات عن هذا المفعول غير المذكور وغير المحذوف في الوقت نفسه، فأُطْلِقَ عليه: مفعول متروك، ولا يتم المعنى إلا بتركه[٩]، ومسكوتٌ عنه، ونسْيٌ مَنْسِيٌّ[١٠]، كما عُبِّرَ عن الفعل في هذه الحال بأنه متعدٍّ سَلَكَ سُلُوكًا لُزوميًّا[١١].

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

كما تعددت الدراسات الحديثة عن تعدي الفعل ولزومه بصفة خاصة، وعن الفعل بصفة عامة، وعن حذف المفعول به بصفة خاصة، وعن المحذوفات بصفة عامة.(١٢)

أولًا: الفرق بين الترك والحذف:

الحَذْفُ لغة: قَطْفُ الشيء من الطَّرَف كما يُحْذَفُ ذَنَبُ الدابة. وحَذْفُ الشيء: إسْقاطُه.(١٣) ويراد به في النحو إسقاط كلمة من بناء الجملة، وقد تكون هذه الكلمة ركنًا من أركان الجملة كالمبتدأ أو الخبر والفعل والفاعل، وقد تكون حرفًا، وقد تحذف الجملة كجملتي جواب الشرط، أو جملة جواب القسم عند اجتماع شرط وقسم.(١٤)

والتَّرْك لغةً: وَدْعُك الشيء(١٥)، وقيل: عدم فعل المقدور سواء قصد التارك ذلك واختاره، أم كان ذلك قهرًا واضطرارًا، وقيل: عدم فعل المقدور قصدًا، وأما عدم ما لا قدرة عليه فلا يسمّى تركًا، وقيل إنه من أفعال القلوب؛ لأنه انصراف القلب عن الفعل وكَفُّ النفس عن ارتياده، ثم استُعِير للإسقاط في المعاني فقيل: ترك حقه إذا أسقطه.(١٦)

والمراد بالمتروك في النحو ما لا يُذْكَر ولا يُنْوَى، فالمتروك في حد المُتَنَاسَى حتى كأنْ لا قصدَ إليه، والفرق بين الترك والحذف أن المحذوف ما يُرَاد معنًى ولا يُصَرَّح بلفظه، والمتروك ما لا يُرَاد لا لفظًا ولا معنًى.

ورغم هذا الفرق الدقيق فإن العلماء ربما يتسامحون فيعبرون عن النوعين بلفظ واحد وهو (الحذف)؛ ولعل هذا ما دعا ابن هشام إلى أن يُعَنْوِنَ للكلام عن الأمثلة التي اشتملت على مفعول متروك بقوله: «بيان أنه قد يُظَنُّ أن الشيء من باب الحذف وليس منه».(١٧)

لكن الشاطبي يعيب على ابن هشام هذا الفهم وهذا التفريق،ويرى أنه لا فرق بين

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

التَّرْك والحذف، وأن النظر في مقاصد الحذف من عمل البياني لا النحوي؛ وذلك أن الحذف المستعمل في اصطلاح النحويين عبارة عن تَرْك ذِكْر ما يقتضي الكلام ذكره، وليس معناه أن يكون مذكورًا ثم يُحْذَف؛ إذ لا يثبت هذا أبدًا، ولا يلزم أن يكون مقصود الذكر للمتكلم ثم لا يذكره، ولا يضر كون المفعول لم يُقْصَد ذِكْرُه، أو قُصِدَ تَرْكُ ذِكْرِه فمنع منه عارض، واحتج الشاطبي بأن ابن مالك أطلق القول بالحذف ولم يعتبر ما يقصده المتكلم في ترك ذكره من تضمين الفعل المتعدي معنى فعل لازم، أو قَصْد المبالغة، وذلك في قوله في الألفية:

وحذفَ فضلةٍ أَجِزْ إنْ لم يَضِرْ؛ ولذلك جمع ابن مالك في التسهيل بين النظرين فقال: «وما حُذِفَ من مفعول به فمنويّ لدليل أو غير منويّ؛ وذلك إما لتضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم، واما للمبالغة بترك التقييد».[١٨]

وإذا كان الشاطبي قد احتج بكلام ابن مالك في (الألفية) وفي (تسهيل الفوائد) فإن كلام ابن مالك في شرحه للتسهيل يدل على أنّ الحق مع ابن هشام؛ فقد قال ابن مالك: «والمحذوف على ضربين: أحدهما ما حُذِفَ لفظًا ويُراد معنًى...، والثاني ما يُحْذَف لفظًا ومعنًى، والباعث على ذلك إما تضمين الفعل معنًى يقتضي اللزوم، وإمّا قصد المبالغة ... الثاني كقولك فلان يُعطي ويَمنع ويَصل ويَقطع؛ فإنّ حذف المفعول في هذا وأمثاله مبالغة تُشعر بكمال الاقتدار وتحكيم الاختيار، ومنه -والله أعلم- قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾[١٩]».[٢٠]

ولعل كلام ناظر الجيش يوضح ذلك، ويبين أنّ ابن مالك قد تسامح في التعبير عن الترك بالحذف، قال: «ثم في قوله إنّ من أسباب الحذف قصد المبالغة بترك التقييد مناقشة؛ فإننا في نحو: (فلان يُعْطِي ويَمْنَع) لم نحذفْ شيئًا؛ ولكن لم نَذْكُرْ للفعل مفعولًا؛ وفرق بين حذف الشيء وعدم ذكره؛ فإنّ الحاذف يقدر المتعلق فيتقيد الفعل به؛ لأن المقدر في حكم المذكور، أما إذا لم يقصد المتكلم متعلقًا؛ بل قصد الإخبار

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

بوقوع الفعل دون نظر إلى متعلق، فلا شك أنه لا يقدر شيئًا، وإذا لم يقدر فلا حذف، ولهذا قال أصحاب علم المعاني: إنه إذا كان الغرض إثبات المعنى في نفسه للفاعل مطلقًا، أو نفيه عنه كذلك يُنَزَّلُ المتعدي حينئذ منزلةَ اللازم؛ فلا يُذكَر له مفعولٌ ولا يُقَدَّرُ أيضًا؛ لأنّالمقدر في حكم المذكور، والمصنف رحمه الله تعالى لا يخفى عنه ذلك، ولكنه تَجَوَّزَ بالحذف عن عدم الذكر.»[٢١]

ويرى الدكتور إبراهيم الشمسان أنّ القضية لم تَنَلْ من النحويين سوى الإشارة إليها والملاحظة لها عند الكلام عن حذف المفعول اختصارًا واقتصارًا، ويرى قَصْرَ حذف المفعول على حذف الاختصار، وأن الفعل المتعدي إذا جاء بلا مفعول للدلالة على الحدث المطلق فإنه قد سلك سلوكًا لزوميًّا؛ وذلك ليدل على مجرد القيام بالفعل، أو الاتصاف بمضمون الفعل، ولا ينتقل من دائرة الأفعال المتعدية إلى دائرة الأفعال اللازمة؛ فالمحافظة على دلالة الفعل الإطلاقية سبب في إلزامه.[٢٢]

وقد تناول ما جاء على الحدث المطلق من الأفعال في القرآن الكريم في مداخل تمثل صيغها، وذلك في فصل كامل بعنوان: (السلوك اللزومي للفعل المتعدي) استغرق أكثر من مائة صفحة.[٢٣]

وقد تكرر مصطلح (المتروك) عند سيبويه في مواضع كثيرة، منها[٢٤]:

١-«هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل **المتروك** إظهاره استغناءً عنه...إلا أن هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت، ولكن ذكرته لأمثل لك ما لا يظهر إضماره».

٢-«ومما يَنتصب في غير الأمر والنهى على الفعل **المتروك** إظهارُه قولك: يا عبد الله، والنَّداءُ كلُّه».

«اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل **المتروك** إظهاره».

٣-«هذا باب ما يَنتصب على إضمار الفعل **المتروك** إظهارُه في غير الأمر والنَّهى،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وذلك قولك أخذته بدرهم فصاعِدًا، وأخذتُه بدرهم فزائدًا، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه».

٤-«هذا باب ما يَنتصب على إضمار الفِعل المتروكِ إظهارُه من المَصادر في غير الدُّعاء، من ذلك قولك: حمْدًا وشُكْرًا لا كُفْرًا، وعَجَبًا».

و(الترْك) ظاهرة منتشرة في أبواب متعددة، وليس مقصورًا على المفعول به، فمن ذلك:

١-تَرْك الخبر؛ قال الثعلبي[٢٥]: «فإن قيل: فأين الخبر عن قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾؟ من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[٢٦]، قيل: هو متروك؛ فإنه لم يقصد الخبر عنهم، وذلك جائز في الاسم يُذْكَر ويكون تمام خبره في اسم آخر، وبيان ذلك أنه إذا ذُكِر اسمٌ، وذُكِر اسمٌ مضافٌ إليه فيه معنى الإخبارِ تُرِك عن الأولِ وأُخْبِرَ عن الثاني، نحو: إنَّ زيدًا وأخته منطلقةٌ، المعنى: إنَّ أخت زيد منطلقة.[٢٧]

٢-تَرْك الجواب، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾[٢٨]، قال الزمخشري: «وجواب (لولا) متروك، وتركه دال على أمر عظيم لا يُكْتَنَه، ورُبَّ مسكوتٍ عنه أبلغُ من منطوق به».[٢٩]

وكما في قوله عز وجل: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[٣٠]، قال الفَرَّاء: وترك الجواب في القرآن كثير؛ لأن معاني الجنة والنار مكرّر معروف[٣١]، أي: أمر مكرّر معروف.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[٣٢]؛ فقد تُرِكَ الجوابُ لدلالةِ قولِه: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ عليه، تقديرُه: كَمَنْ قَسَا قلبُه، أو كالقاسي المُعْرِضِ.[٣٣]

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٣-تَرْك المفضَّل عليه، كما في قولهم: زيد أَعقل من أَن يكذب، قال ابن هشام[٣٤]: التَّوْجِيه الثَّانِي أَن أَعقل ضُمِّنَ معنى أبعد، فَمَعْنَى الْمِثَال: زيد أبعد النَّاس من الْكَذِب لفضله من غَيره، فَمِن الْمَذْكُورَة لَيست الجارة للمفضول، بل مُتَعَلقَة بأفعل؛ لما تضمنه من معنى الْبُعْد لاَ مَا فِيهِ من الْمَعْنى الوضعي، والمفضل عَلَيْهِ مَتْرُوك أبدًا مَعَ أَفْعَل هَذَا لقصد التَّعْمِيم.

ثانيًا: المفعول به بين الحذف والترك:

جاء في إعراب القرآن المنسوب للزجاج في الباب المتمم العشرين: (ما جاء في التنزيل من حذف المفعول والمفعولين ...): «ونحن نذكر من ذلك ما يدق النظر فيه؛ لأن ذلك لو حاول إنسان أن يأتي بجميعه توالت عليه الفتوق، ولم يمكنه القيام به لكثرته في التنزيل، وكان بمنزلة من يستقى من بئر زمزم فيغلبه الماء.»[٣٥]

وقد صرح عبد القاهر الجرجاني بأن اللطائف في حذف المفعول أكثر منها في حذف المبتدأ، وما يظهر بسبب هذا الحذف من الحسن والرونق أعجب وأظهر، وليس لِنَتائجِ حَذْفِ المفعولِ نهايةٌ؛ فإنه طريقٌ إلى ضروبٍ من الصنعة، وإلى لطائف لا تُحْصىَ.[٣٦]

والحذف باب واسع في العربية، وهو دليل على شجاعة تلك اللغة وتنوع ضروب التصرف فيها، وقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، أما حذف الاسم فقد تمثل في حذف المبتدأ والخبر والمضاف والمضاف إليه والموصوف والصفة والمفعول به[٣٧] ...إلخ، «وحذف المفعول به كثيرا جدًا في القرآن الكريم، وحصر ألفاظه من العسير».[٣٨]

ولعل مصطلح الحذف وما يشمله من موضوعات ومسائل يحتاج إلى مزيد من التحرير والتحديد بهدف الحد من دائرة الحذف، وإعادة توزيع المسائل على كل

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الحذف والترك والإضمار والاستتار ودراستها مستقلة.[٣٩]

وعندما يُقْصَد إسناد الفعل إلى فاعله، وتعليقه بمفعوله يُذكَران، نحو ﴿لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟﴾[٤٠] و﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ﴾[٤١]، وهذا النوع الذي إذا لم يُذْكَر مفعولُه قِيل محذوف؛ وذلك لأن المفعول لما كان فضلةً تستقلّ الجملةُ دونه، وينعقِد الكلامُ من الفعل والفاعل بلا مفعول، جاز حذفُه وسقوطُه، وإن كان الفعلُ يقتضيه، فيُحْذَف وهو مُرادٌ ملحوظٌ، فيكون سقوطُه لضرب من التخفيف، وهو في حكم المنطوق به.

«وقد جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصارًا واقتصارًا، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، ويريدون بالاقتصار الحذف لغير دليل، ويمثلونه بنحو: كلوا واشربوا، أي: أوقعوا هذين الفعلين، والتحقيق أن يُقَال إن المفعول به متروك غير مُرَاد، وأن الفعل المتعدي هنا مُنَزَّل منزلة الفعل اللازم».[٤٢]

وقد فرق بعض النحاة والبلاغيين بين المفعول الذي يُحْذَف من اللفظ لكنه مُراد ومقصود، والمفعول الذي يُتْرَك فلا يُراد أصلًا؛ وذلك من أجل هدف أسمى ومعنًى أدق لا يتحقق إلا بترك إرادة هذا المفعول.[٤٣]

ثالثًا: نَوْعَا المفعول به المتروك:

(أ) النوع الأول: المفعول به المتروك الذي لا يمكن النص عليه:

عندما يتعلق الإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل يُقْتَصرَ عليهما ولا يُذْكَر المفعول ولا يُنْوَى؛ إذ المنْوِي كالثابت، ولا يُسَمَّى محذوفًا؛ لأن الفعل يُنَزَّل لهذا القصد منزلة ما لا مفعولَ له، ومنه: ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾[٤٤] و﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٤٥] و﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾[٤٦] و﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾[٤٧]؛ إذ المعنى: ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة، وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم، وأوقعوا الأكل والشرب، وذَرُوا الإسراف، وإذا حصلت منك رؤية.[٤٨]

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فهذا قسمٌ من خُلُوّ الفعلِ عن المفعولِ، وهو أنْ لا يكون له مفعول يمكن النصّ عليه؛ وذلك أَنَّ أغراضَ الناس تختلفُ في ذكْر الأفعالِ المتعدِّية، فَهُمْ يذكرونها تارةً ومرادُهم أنْ يَقْتصِروا على إثبات المعاني التي اشتُقَّتْ منها للفاعلين، من غير أنْ يتعرَّضوا لذكْر المفعولين. فإذا كان الأمرُ كذلك، كان الفعلُ المتعدي كغَير المتعدي مثلًا، في أنك لا تَرى له مفعولاً لا لفظًا ولا تقديرًا؛ أي أنك تحذف المفعول به مُعرِضًا عنه ألبتّةَ، وبذلك يكون الغرضُ الإخبارَ بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرُّضٍ لمن وقع به الفعلُ، فيصير من قبيلِ الأفعال اللازمة، نحو: ظَرُفَ، وشَرِف، وقَامَ، وقَعَدَ، ومثالُ ذلك قولُ الناس: «فلانٌ يحُلُّ ويَعْقِدُ، ويأمر وينهى، ويضر وينفع»، وكقولهم: «هي يُعْطي ويُجْزِلُ، ويَقْري ويُضيفُ»، المعنى في جميع ذلك على إثباتِ المعنى في نفسهِ للشيء على الإطلاقِ وعلى الجملة، من غير أن يتعرَّضَ لحديثِ المفعولِ، حتى كأنك قلتَ: «صار إليه الحَلُّ والعَقْدُ، وصار بحيثُ يكون مِنه حَلٌّ وعقْدٌ، وأمرٌ ونَهْيٌ، وضَرٌّ ونَفْعٌ»، وعلى هذا القياس.

فقولهم: «فلان يُعطِي ويمنع، ويضُرّ وينفَع، ويصِل ويقطع»، المراد به: يعطي ذَوِي الاستحقاق، ويمنع غيرَ ذَوِي الاستحقاق، وينفع الأَوِدّاءَ، ويضرّ الأعداءَ، إلّا أنّه حُذف... ولم يكن المرادُ إلّا الإخبارَ بوقوعِ الفعل من الفاعل لا غيرُ، فصار كالفعل اللازم في الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل.(٤٩)

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ۝ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا﴾(٥٠) وقوله: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغۡنَىٰ وَأَقۡنَىٰ﴾(٥١)، المعنى: هو الذي منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناءُ، وهكذا كلُّ موضعٍ كان القصدُ فيه أن تثبت المعنى في نفسه فعلاً للشيء، وأن تخبر بأنَّ مِن شأنِه أن يكونَ منه، أوْ لا يكون إلاَّ منه، أوْ لا يكونَ منه، فإنَّ الفعلَ لا يُعدَّى هناك، لأَنَّ تعديته تَنْقُضُ الغرضَ وتُغيرِّ المعنى.(٥٢)

وعلى ذلك فلا حاجة لما ذكره بعض المفسرين من تقدير لمفعول محذوف؛ حيث قال بعضهم إن التقدير: أَضْحَكَ أَهْلَ الجنة فِي الجنة، وَأَبْكَى أَهْلَ النار في النار، وقيل:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أَضْحَكَ الأرض بالنبات، وَأَبْكَى السَّمَاءَ بِالْمَطَرِ، وَقِيلَ: أَضْحَكَ مَنْ شَاءَ فِي الدُّنْيَا بِأَنْ سَرَّهُ، وَأَبْكَى مَنْ شَاءَ بِأَنْ غَمَّهُ. وقيل: أَضْحَكَ الْمُطِيعِينَ بِالرَّحْمَةِ، وَأَبْكَى الْعَاصِينَ بِالسُّخْطِ. وَقِيلَ: أَمَاتَ الْآبَاءَ وَأَحْيَا الْأَبْنَاءَ، وَقِيلَ: أَمَاتَ فِي الدُّنْيَا وَأَحْيَا لِلْبَعْثِ، وَقِيلَ: أمات الكافر وأحيا الْمُؤْمِنَ، وأَغْنَى نَفْسَهُ وَأَفْقَرَ خَلْقَهُ إِلَيْهِ. وَكُلُّ قَوْلٍ مِنْهَا لَا دَلِيلَ عَلَى تَعَيُّنِهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ تُجْعَلَ أَمْثِلَةً.(٥٣)

وأفضل من ذلك أن يقال: معنى أَضْحَكَ وَأَبْكَى: خلق قُوَّتَي الضحك والبكاء، أو خلق فِعْلَي الضحك والبكاء؛ فهُوَ الْخَالِقُ لِذَلِكَ وَالْقَاضِي بِسَبَبِهِ، أو خَلَقَ نَفْسَ الْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ، كَمَا فِي قوله: ﴿خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾(٥٤)، ومَعْنَى أَقْنَى: أَعْطَى الْقُنْيَةَ أو أكسب، وَهِيَ مَا يُتَأَثَّلُ مِنَ الْأَمْوَالِ؛ وَلَمْ يُذْكَرْ مُتَعَلَّقُ أَغْنَى وَأَقْنَى؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ نِسْبَةُ هَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ لَهُ تَعَالَى، وهكذا مع باقي الأفعال.(٥٥)

ويلاحظ على الفعلين: (أحيا) و(أمات) ماضِيَيْنِ ومضارعَيْنِ، أن استخدامهما قد تفاوت في القرآن بين ذكر المفعول وتركه؛ فلا بد أن يلاحظ ما سبق ذكره من قَبْلُ من أنّ «كل موضعٍ كان القصدُ فيه أن تثبت المعنى في نفسه فعلًا للشيء، وأنْ تخبر بأنَّ مِن شأنِه أن يكونَ منه» فإن المفعول لا يُذْكَر معه، بخلاف ما كان المعنى فيه مُنْصَبًّا على المفعول به؛ فإنه يجب ذِكْرُه، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾.(٥٦)

ويدخل في هذا النوع مما كان المفعول به متروكًا قول طُفَيْل الغَنَوِيّ:

أَبَوْا أنْ يَمَلُّونا، ولَوْ أنَّ أُمَّنَاتُلاقي الذي لاقَوْهُ مِنَّا لَمَلَّتِ

هُمُ خَلَطُونا بالنفوسِ وألجؤوا إلى حُجُراتٍ أَدْفَأَتْ وأَظَلَّتِ

فقد حُذِفَ المفعول في أربعةِ مواضع: قوله: (لَمَلَّتِ)، و(ألجؤوا) و(أَدْفَأَتْ) و(أَظَلَّتِ)؛ لأن الأصل: (لملتنا) و(وألجؤونا إلى حجرات أدفأَتْنا وأظلَّتْنا)، إلاَّ أنه في حَدِّ المتناسَى، حتى كأَنْ لا قَصْدَ إلى مفعولٍ، وكأَنَّ الفعل قد أُبهِمَ أَمرُه فلم يُقْصَدْ

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

به قصْدُ شيءٍ يقع عليه، كما يكونُ إذا قلتَ: (قد ملَّ فلانٌ)، تريدُ أن تقولَ: قد دَخَلَهُ المَلالُ، من غيرِ أن تَخُصَّ شيئًا، بل لا تَزيد على أن تَجْعلَ المَلالَ مِنْ صفتِهِ، وكما تقولُ: (هذا بيتٌ يُدفئ ويظلُّ)، تُريد أنه بهذه الصفة.

وهكذا قوله: (ولو أنَّ أُمَّنا تُلاقي الذي لاقَوْهُ منَّا لَمَلَّتِ)؛ وذلك أنه وإن قال: (أمّنا)، فإن المعنى على أنَّ ذلك حُكْمُ كلِّ أمّ مع أولادها، ولو قلتَ: (لَمَلَّتْنا)، لم يحتملْ ذلك، لأنه يَجري مجْرى أن تقولُ: (لو لَقيتْ أُمُّنا ذلك لَدَخلَها ما يُملُّها منَّا)، وإذا قلتَ (ما يُمِلُّها منَّا) فقيَّدْتَ، لم يَصْلح لأَن يُرادَ به معنى العموم، وأنه بحيثُ يَمَلُّ كلَّ أم من كلِّ ابنٍ.

وكذلك قولُه: (إلى حُجُراتٍ أدفأتْ وأظلتِ)؛ لأنَّ فيه معنى قولِك: (حُجُراتٍ من شأنِ مثْلها أن تُدفئَ وتُظِلَّ)، أي هيَ بالصفةِ التي إذا كان البيت عليها أَدْفأَ وأَظَلَّ، ولا يجيءُ هذا المعنى مع إظهار المفعول؛ إذْ لا تقول: (حجراتٍ من شَأْنِ مِثْلِها أن تُدفئنا وتُظلَّنا)، هذا لغوٌ من الكلام.(٥٧)

(ب) النوع الثاني: المفعول به المتروك المعلوم الذي لا يصح الغرض إلا بتركه:

وهناك نوعٌ آخر، وهو أن يكونَ للفعل مفعولٌ معلومٌ مقصودٌ، بدَليلِ الحالِ أو ما سَبَق منَ الكلام، إلاَّ أنك تَطْرحُه وتَتَناساهُ وتدَعُه يَلزَمُ ضميرَ النفسِ، لِغَرضٍ آخر وهو أن تتوفرَ العنايةُ على إثباتِ الفعلِ للفاعلِ، وتخلصَ له، وتَنصرف بجُملتها وكما هي إليه، لا أن تُعلِمَ التباسه بمفعوله، أعني وُجوبَ أنْ تُسْقِط المفعولَ لتتوفَّر العنايةُ على إثباتِ الفعل لفاعلِه، ولا يَدخلها شَوْبٌ، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِّ قَالَ مَا خَطْبُكُمَاۖ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ * فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ﴾(٥٨)، فإن في الآيات حذف مفعول في أربعة مواضع؛ إذا المعنى: (وجدَ عليه أمةً منَ الناس يَسْقون) أغنامهم أو مواشيهم، و(امرأتين تذودان) غنمهما، و(قالتا لا نَسْقِي) غَنَمَنَا، (فسقى لهما) غَنَمَهما.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ثم إنَّه لا يَخْفى على ذي بَصَرٍ أنه ليس في ذلك كلِّه إلاَّ أن يُتْرَكَ ذِكْرُه ويُؤْتى بالفعل مطْلقًا، وما ذاك إلاَّ أنَّ الغرضَ في أن يُعلَم أَنه كان منَ الناس في تلك الحال سَقْيٌ، ومن المرأتينِ ذَوْدٌ، وأنهما قالتا: لا يكونُ منَّا سقْيٌ حتى يُصْدِرَ الرعاءُ، وأنه كان مِنْ موسى عليه السلام من بعد ذلك سَقْي، فأمَّا ما كان المسْقيُّ؟ أغَنَمًا أم إبلًا أم غيرَ ذلك، فخارجٌ عن الغرَض، ومُوهِمٌ خِلافَه؛ وذاكَ أنه لو قيل: (وجَد مِنْ دونِهم امرأتينِ تَذُودانِ غنَمَهما)، جاز أن يكونَ لم يُنْكر الذودَ من حَيْثُ هو ذَوْدٌ، بل مِنْ حيثُ هو ذَوْدُ غَنم، حتى لو كان مكانَ الغنمِ إبلٌ لم يُنكر الذودَ، فاعرفْه تَعْلمْ أَنكَ لم تَجِدْ لِحَذْف المفعولِ في هذا النحوِ مِن الرَّوعة والحُسْن ما وجَدْتَ، إلاَّ لأنَّ في حَذْفه وتَرْكِ ذِكْرِه فائدةً جليلةً، وأَنَّ الغرَضَ لا يصح إلا على تركه؛ ألا ترى أنه – عليه الصلاة والسلام – رحمهما إذ كانتا على صفة الذِّياد، وقومهما على السقي، لا لكون مَذُودهما غنمًا وسقيهم إبلًا، وكذلك المقصود من (لا نسقي): السقي لا المسقيّ، ومن لم يتأمل قدّر: يسقون إبلهم، وتذودان غنمهما، ولا نسقي غنمًا.(٥٩)

ويدخل في هذا النوع قول البحتري:

شَجْوُ حسَّادِهِ وغَيْظُ عِداهُأن يَرى مُبْصِرٌ ويسْمَعَ واعِ

المعنى، لا محالةَ: أن يَرى مُبصرٌ مَحاسِنَه، ويَسْمعَ واعٍ أخبارَه وأوصافَه.(٦٠)

رابعًا: دراسة تفصيلية للمفعول به المتروك مع بعض الأفعال في القرآن الكريم:

(١) مفعول (عَلِمَ):

جاء من النوع الأول الذي لا يكون له مفعول يمكن النص عليه في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾(٦١)، المعنى: هل يَسْتَوي مَنْ له عِلْم ومَنْ لا علمَ له؟ من غَيْرِ أن يُقصدَ النصُ على معلوم؛ فالمفعول متروك لأن الفعل لم يُقْصَد تعليقُه بمفعول، بل قُصِدَ إثباتُه لفاعله فقط؛ فنُزِّلَ الفعل منزلة اللازم، والمعنى وأنتم ذَوُو علم، ويظهر الأثر البلاغي لهذا الترك في مثل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[٦٢]، أي وأنتم من أهل العلم والمعرفة؛ فالتوبيخ فيه آكَدُ، أي أنتم العرّافون المميزون، ثم إنّ ما أنتم عليه في أمر ديانتكم من جعل الأصنام للهَّ أندادًا، هو غاية الجهل ونهاية سخافة العقل.

وجاء من النوع الثاني الذي يكون فيه المفعول محذوفًا لدلالة السياق عليه، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[٦٣]، فإن مفعول (يعلم) وكذلك مفعول (تعلمون) محذوفان دَلَّ عليهما ما قبلهما، أي والله يعلم الخير والشر، وأنتم لا تعلمونهما؛ لأن الله يعلم الأشياء على ما هي عليه، والناس يشتبه عليهم العلم فيظنون الملائم نافعًا والمنافر ضارًا؛ وذلك أن قبلهما: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾[٦٤]

ومما يحتمل التقديرين قوله تعالى: ﴿فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[٦٥] فالمفعولُ إما محذوفٌ تعويلًا على ظهوره بمعونة المقام، أي إن كنتم تعلمون من أحقُّ بذلك، أو قصدًا إلى التعميم أي إن كنتم تعلمون شيئا، وإما متروكٌ؛ أي إن كنتم مِنْ أولي العلم.

والذي يظهر من استعراض هذا الفعل في القرآن الكريم[٦٦] أن ترك المفعول إنما جاء مع الفعل المضارع (المسند إلى واو الجماعة، في حالة الرفع، أي مع ثبوت النون: يعلمون = تعلمون) إذا كان في تذييل الآية، مما يشير إلى أن لمراعاة اتفاق الفواصل أثرًا كبيرًا في عدم ذكر المفعول به، ومن هذه المواضع إضافة إلى ما سبق:

١- ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[٦٧]

٢- ﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[٦٨]

٣- ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[٦٩]

٤- ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[٧٠]

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ويرى السكاكي أن مثل هذه المواضع تحتمل أمرين: القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابًا في نحو: (فلان يعطي) إلى معنى: يفعل الإعطاء، ويوجد هذه الحقيقة، والمعنى في الآية المذكورة أولًا: وأنتم من أهل العلم والمعرفة، أو القصد إلى مجرد الاختصار لنيابة قرائن الأحوال عن ذكره، على تقدير: وأنتم تعلمون أنه لا يماثل، أو أنتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت، أو وأنتم تعلمون أنها لا تفعل مثل أفعاله، وأكثر فواصل القرآن من نحو (يعلمون – يعقلون – يفقهون) واردة على ما سمعت من الاحتمالين.(٧١)

ويلاحظ أن أكثر مواضع هذا الفعل في القرآن الكريم قد جاء المفعول به مذكورًا، وأول هذه المواضع قوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾(٧٢)، وآخرها قوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾(٧٣).

وكما رأينا ترك المفعول مراعاة لاتفاق الفواصل مع الفعل (يعلمون = تعلمون) وجدنا ذلك أيضا مع الفعل (يعلم) كما في قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾(٧٤)

ويستثنى من ذلك أفعال قليلة جاءت في السياق نفسه كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾(٧٥) ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾(٧٦)، أي إنّ الفعل (يعلم) لم يُذْكَر مفعوله رغم أنه ليس واقعًا في الفاصلة، وربما كان ذلك من باب التناسب بين الجمل.

(٢) **مفعول (شاءَ)، (أرادَ – أَمَرَ)**:

الفعل شاء فعل متعدٍّ، قال الفيروز آبادي في القاموس المحيط: «شِئْتُهُ أَشَاؤُهُ شَيْئًا ومَشِيئَةً ومَشَاءَةً ومَشَائِيَةً: أرَدْتُهُ».(٧٧)

وقد ورد هذا الفعل في القرآن ماضيًا (شاء)، ومضارعًا (يشاء) مائتين وستًّا

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وثلاثين مرة[٧٨]، منها خمس مرات فقط ذُكِرَ فيها المفعول، وباقي المواضع: مائتان وواحد وثلاثون موضعًا لم يُذْكَر فيها المفعول.

الآيات التي ذُكِرَ فيها المفعولُ هي أربعة مواضع للفعل الماضي:

١. ﴿إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾[٧٩]

٢. ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾[٨٠]

٣. ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَتَقَدَّمَ أَوۡ يَتَأَخَّرَ﴾[٨١]

٤. ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ﴾[٨٢]

وموضع واحد للفعل المضارع:

﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـٔٗا﴾[٨٣]

وهذا الموضع محتمل لأن تكون كلمة «شيئًا» مفعولًا به، والأرجح أنها مفعول مطلق؛ وذلك لأن مفعول المشيئة والإرادة لا يُذْكَرَانِ إلا إذا كان فيهما غرابة.

ويلاحظ أن الموضع الأول فقط هو المتفق فيه على أن المفعول مذكور مع الفعل شاء، أما الموضعان الآخران فقد اخْتُلِفَ في ذلك، فقيل إن المصدر المؤول (أن يتقدم أو يتأخر) و(أن يستقيم) مبتدأ مؤخر، وإنّ (لمن شاء) خبر مقدم.

وعلى ذلك يكون المتفق عليه في ذِكْرِ المفعول به مع الفعل (شاء) هو موضع واحد فقط، في مقابل مائتين وخمسة وثلاثين موضعًا لم يُذْكَر فيها المفعول.

وربما يُحْذَف مَفْعُولُ الْمَشِيئَةِ لإغناء ما بعده عنه كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعۡنَتَكُمۡ﴾[٨٤]؛ فإن مفعول (شاء) محذوف لدلالة الجواب عليه؛ وذلك شأن فعل المشيئة والإرادة ونحوهما إذا وقع متصلا بما يصلح لأن يدل على مفعوله، مثل وقوعه صلة لموصول يحتاج إلى خبر، نحو: ما شاء الله كان، أي: ما شاء كونه كان، ومثل وقوعه شرطا للو؛ لظهور أن الجواب هو دليل المفعول؛ وكذلك إذا كان في الكلام

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

السابق قبل فعل المشيئة ما يدل على مفعول الفعل نحو قوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾.(٨٥)

وإذا كان الأمر مُسَلَّمًا مع الفعل (شاء) فمن العجيب أنهم ضموا الفعل (أراد) إلى الفعل (شاء) في ترك المفعول(٨٦)؛ فإن الفعل قد تكرر في القرآن كثيرا ماضيًا ومضارعًا، وقد تتبعت هذه المواضع فوجدت المفعول به مذكورًا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ۝ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْآخِرَةَ﴾(٨٧)، وربما لم يُذْكَر في بعض المواضع فكان ضميرًا محذوفًا، ولم يُؤَوَّل الكلام على ترك المفعول.

لكن الطاهر بن عاشور قال: «وَمَفْعُولُ الْإِرَادَةِ مَحْذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ مَا سَبَقَهُ، أَيْ لِمَنْ نُرِيدُ التَّعْجِيلَ لَهُ، وَهُوَ نَظِيرُ مَفْعُولِ الْمَشِيئَةِ الَّذِي كَثُرَ حَذْفُهُ لِدَلَالَةِ كَلَامٍ سَابِقٍ».(٨٨)

ولقد كَثُرَ هذا الحذف في (شاء) و(أراد)، لا يكادون يُبْرِزُون المفعول إلا في الشيء المُسْتَغْرَب نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ﴾.(٨٩)

وقيل إن المفعول قد ذُكِرَ في الآية حتى يكون للضمير ما يعود عليه(٩٠)، أي الهاء في (لاتخذناه)، وقد تُرِكَ المفعولُ مع المضارع (يُرِيد) في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾(٩١)؛ ليتناول كلَّ متناول، كأنه قال: ومن يُرِدْ فيه مرادًا ما عادلًا عن القصد ظالمًا نُذِقْهُ مِنْ عَذابٍ أَلِيمٍ، يعنى أنّ الواجب على من كان فيه أن يضبط نفسه ويسلك طريق السداد والعدل في جميع ما يهمّ به ويقصده.(٩٢)

وأعجب من ذلك اعتبار الزمخشري الفعل (أمر) مثل الفعل (شاء) في ترك المفعول، حيث قال: ونظير (أَمَرَ) (شاءَ): في أن مفعوله استفاض فيه الحذف، لدلالة ما بعده عليه، تقول: لو شاء لأحسن إليك، ولو شاء لأساء إليك. تريد: لو شاء الإحسان ولو شاء الإساءة».(٩٣)

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وقد رد عليه أبو حيان فقال: «لَيْسَ نَظِيرَهُ؛ لِأَنَّ مَفْعُولَ (أَمَرَ) لَمْ يَسْتَفِضْ فِيهِ الْحَذْفُ لِدَلَالَةِ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ، بَلْ لَا يَكَادُ يُسْتَعْمَلُ مِثْلُ (شَاءَ) مَحْذُوفًا مَفْعُولُهُ لِدَلَالَةِ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ، وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِ مُثْبَتَ الْمَفْعُولِ لِانْتِفَاءِ الدَّلَالَةِ عَلَى حَذْفِهِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِ﴾(٩٤) ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾(٩٥) ﴿أَمۡ تَأۡمُرُهُمۡ أَحۡلَٰمُهُم بِهَٰذَآ﴾ (٩٦) ﴿قُلۡ أَمَرَ رَبِّي بِٱلۡقِسۡطِ﴾ (٩٧)﴿أَنَسۡجُدُ لِمَا تَأۡمُرُنَا﴾ (٩٨)أَيْ بِهِ، ﴿وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًا﴾(٩٩).

والحقيقة أن المقصود في هذا المجال ليس المفعول به، بل المتعلق الذي يأتي بعد المفعول به، وهذا ما راعاه الطاهر بن عاشور حيث قال: وَمُتَعَلِّقُ أَمَرْنا مَحْذُوفٌ، أَيْ أَمَرْنَاهُمْ بِمَا نَأْمُرُهُمْ بِهِ (١٠٠).

وقد رد أبو حيان على الزمخشري وانتصر لرأي الأكثرين ومنهم ابن عباس وابن جُبَيْرٍ وهو أن المتعلق محذوف وأَنَّ التَّقْدِيرَ أَمَرْنَاهُمْ بِالطَّاعَةِ فَعَصَوْا وَفَسَقُوا، واحتج بأن «حَذْف الشَّيْءِ تَارَةً يَكُونُ لِدَلَالَةِ مُوَافِقَةٍ عَلَيْهِ، وَمِنْهُ مَا مَثَّلَ بِهِ فِي قَوْلِهِ أَمَرْتُهُ فَقَامَ وَأَمَرْتُهُ فَقَرَأَ، وَتَارَةً يَكُونُ لِدَلَالَةِ خِلَافِهِ أَوْ ضِدِّهِ أَوْ نَقِيضِهِ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾(١٠١)، قَالُوا: تَقْدِيرُهُ مَا سَكَنَ وَمَا تَحَرَّكَ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾(١٠٢)، قَالُوا: الْحَرَّ وَالْبَرْدَ.

وَالحق ما قاله أَبُو عَبْدِ اللهِ الرَّازِيُّ: كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ أَمَرْتُهُ فَعَصَانِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ شَيْءٌ غَيْرُ الْفِسْقِ لِأَنَّ الْفِسْقَ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِتْيَانِ بِضِدِّ الْمَأْمُورِ بِهِ، فَكَوْنُهُ فِسْقًا يُنَافِي كَوْنَهُ مأمورا به، فَوَجَبَ أَنْ يَدُلَّ هَذَا اللَّفْظُ عَلَى أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ لَيْسَ بِفِسْقٍ، فيكون الْمَعْنَى: أَمَرْنَاهُمْ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَهِيَ الْإِيمَانُ وَالطَّاعَةُ، وَالْقَوْمُ خَالَفُوا ذَلِكَ عِنَادًا وَأَقْدَمُوا عَلَى الْفِسْقِ.(١٠٣)

(٣) مفعول (اتَّقَى):

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

هذا الفعل متعدٍّ؛ جاء في القاموس المحيط: «واتَّقَيْتُ الشيءَ وتَقَيْتُه أَتَقِيه وأَتْقِيه تُقًى وتَقِيَّةً وتِقاءً ككِساءٍ: حَذِرْتُه».(١٠٤)

لكنه قد يُنَزَّل منزلة اللازم كما في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾(١٠٥)؛ لأن المراد به من اتصف بالتقوى الشرعية بامتثال المأمورات واجتناب المنهيات(١٠٦).

والآيات التي ورد فيها الفعل «اتقى» ماضيًا ومضارعًا وأمرًا فيها تفصيل؛ وذلك أن استخدام الماضي والمضارع يشيع معهما ترك المفعول شيوعًا واضحًا، بخلاف فعل الأمر فإنه على العكس من ذلك.

- الفعل الماضي ورد ستًّا وعشرين مرة، ذُكِرَ المفعولُ ثلاث مرات، وتُرِكَ ذكرُه ثلاثًا وعشرين مرة.

- الفعل المضارع: ورد ثمانيًا وخمسين مرة، ذُكِرَ المفعولُ عَشْرَ مرات، وتُرِكَ ذِكْرُهُ ثمانيًا وأربعين مرة.

- فعل الأمر: ورد اثنتين وثمانين مرة، ذُكِرَ المفعولُ إحدى وثمانين مرة، وتُرِكَ ذكرُه مرةً واحدة فقط، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾.(١٠٧)

وعلى ذلك فالماضي والمضارع يُتْرَكُ المفعول به معهما غالبًا، والأمر على العكس منهما.

وفي التصريح بالمفعول في قوله: (واتقوا الله) دلالةٌ على أنه محذوفٌ من (اتقى)، أي: اتقى الله، وقيل: اتقى ذلك وتجنبه ولم يجسر على مثله ... والمراد وجوب توطين النفوس وربط القلوب على أن جميع أفعال اللهَّ حكمة وصواب، من غير اختلاج شبهة ولا اعتراض شك في ذلك حتى لا يسأل عنه؛ لما في السؤال من الإيهام بمقارفة الشك ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾.(١٠٨)

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وعلى ذلك يحتمل الأمر ثلاثة أشياء:

١) أن المراد الاتصاف بالتقوى دون الحاجة إلى تقدير مفعول محذوف.

٢) أن المراد تقوى الله بصفة عامة؛ ولذلك يقدر اسم الجلالة مفعولا محذوفًا.

٣) أن المراد مرتبط بسياق الكلام، والمفعول محذوف مناسب لذلك، أي اتقوا السؤال عن مثل تلك الأمور (أحوال الأهلَّة) وثِقُوا في حكمة الله تعالى.

(٤) مفعول (أَسْلَمَ) (أَصْلَحَ):

في القاموس المحيط ما يشير إلى استخدام الفعل(أَسْلَمَ) لازمًا ومتعديًا: «وأَسْلَمَ: انْقادَ وصارَ مُسْلِمًا كتَسَلَّمَ، والعَدُوَّ: خَذَلَهُ، وأَمْرَهُ إلى الله تعالى: سَلَّمَه.»[١٠٩]

وقد ورد الفعل (أَسْلَمَ) في القرآن ماضيًا ومضارعًا وأمرًا اثنتين وعشرين مرة[١١٠]، منها أربع مرات فقط ذُكِرَ فيها المفعولُ به، وثماني عشرةَ مرة لم يُذْكَر فيها المفعولُ به.

الآيات التي ذُكِرَ فيها المفعولُ به:

١. ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[١١١].

٢. ﴿ فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ﴾[١١٢]

٣. ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾[١١٣]

٤. ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ ﴾[١١٤]

ويلاحظ أنّ المفعول هو كلمة «وَجْه» في جميع الآيات؛ ولذلك يمكن أنْ يقال إنّ الفعل إذا قُصِدَ به الدخول في الإسلام جاء بلا مفعول، سواء عُدَّ ذلك من باب

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

استخدام الفعل لازمًا، أم عُدَّ من باب تَرْكِ المفعول به مع الفعل المتعدي، وإذا قُصِدَ به تسليم وانقياد خاص ذُكِرَ المفعول به؛ ولذلك لمَّا جاء الفعل بالمعنى الخاص بِلَا مفعول لزم تقدير مفعول به محذوف مناسب للسياق، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ﴾[١١٥]، فقال قتادة: «أسلم هذا ابنَه وهذا نفسَه»، فَجَعَلَ أَسْلَمَا مُتَعَدِّيًا، وَغَيْرُهُ جَعَلَهُ لَازِمًا بِمَعْنَى انْقَادَا لِأَمْرِ اللهِ وَخَضَعَا لَهُ[١١٦]، قال ابن عاشور: «أَسْلَمَا: اسْتَسْلَمَا، يُقَالُ: سَلَّمَ وَاسْتَسْلَمَ وَأَسْلَمَ بِمَعْنَى: انْقَادَ وَخَضَعَ، وَحُذِفَ الْمُتَعَلَّقُ لِظُهُورِهِ مِنَ السِّيَاقِ، أَيْ أَسْلَمَا لِأَمْرِ اللهِ فَاسْتِسْلَامُ إِبْرَاهِيمَ بِالتَّهَيُّؤِ لِذَبْحِ ابْنِهِ، وَاسْتِسْلَامُ الْغُلَامِ بِطَاعَةِ أَبِيهِ فِيمَا بَلَغَهُ عَنْ رَبِّهِ»[١١٧].

وكما في قوله تعالى: ﴿إِذۡ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسۡلِمۡۖ قَالَ أَسۡلَمۡتُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[١١٨]، «وَقَدْ فُهِمَ أَنَّ مَفْعُولَ أَسْلِمْ وَمُتَعَلِّقَهُ مَحْذُوفَانِ يُعْلَمَانِ مِنَ الْمَقَامِ أَيْ أَسْلِمْ نَفْسَكَ لِي كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْجَوَابُ بِقَوْلِهِ: أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعالَمِينَ، وشاع الاستغناء عن مفعول أسلم فنُزِّلَ الفعل منزلة اللازم، يقال: أَسْلَمَ، أي: دان بالإسلام.»[١١٩]

ومما يؤكد هذا المعنى مجيء اسم الفاعل (مُسْلِم) غير متعدٍّ لمفعول به وذلك في جميع مواضعه في القرآن، ومنها:

١- ﴿وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفٗا مُّسۡلِمٗا﴾[١٢٠]

٢- ﴿تَوَفَّنِي مُسۡلِمٗا﴾[١٢١]

٣- ﴿رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةٗ مُّسۡلِمَةٗ لَّكَ﴾[١٢٢]

٤- ﴿وَأُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾[١٢٣]

٥- ﴿وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾[١٢٤]

وما قيل عن مفعول (أَسْلَمَ) يقال عن مفعول (أَصْلَحَ)؛ فقد جاء الفعل (أَصْلَحَ)

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

في القرآن ماضيًا ومضارعًا وأمرًا سَبْعًا وعشرين مرة[١٢٥]، ذُكِرَ المفعول به في خمس مرات منها، وهي:

١- ﴿ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾[١٢٦]

٢- ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾[١٢٧]

٣- ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ ﴾[١٢٨]

٤- ﴿ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ ﴾[١٢٩]

٥- ﴿ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ﴾[١٣٠]

ولم يُذْكَر في سائر المواضع الاثنين والعشرين، ومنها:

١- ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾[١٣١]

٢- ﴿ فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾[١٣٢]

٣- ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[١٣٣]

٤- ﴿ فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا۟ عَنْهُمَآ ﴾[١٣٤]

٥- ﴿ فَمَن تَابَ مِنۢ بَعْدِ ظُلْمِهِۦ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ ﴾[١٣٥]

٦- ﴿ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ﴾[١٣٦]

قال ابن الحاجب عن الموضع المذكور آخِرًا: «هذا من باب قولهم: فلان يعطي ويمنع، ويصل ويقطع، مما اسْتُعْمِلَ فيه الفعل المتعدي محذوفًا مفعوله حذفًا غير مقصود به مفعول مراد، كأنه قيل: يفعل العطاء والمنع والصلة والقطع، من غير قصد إلى مفعول مراد على نحو خصوص أو عموم. وهو أبلغ في المدح من القصد إلى مفعول، على طريقة خصوص أو عموم. وإذا قُصِدَ هذا المعنى لما فيه من المبالغة،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ثم قَصَدَ المتكلم به ذكر خصوصيةٍ متعلقة أجراه مجري الأفعال غير المتعدية، وجعل ذلك كأنه محل له»[١٣٧].

وقال أبو حيان: «سَأَلَ أَنْ يَجْعَلَ ذُرِّيَّتَهُ مَوْقِعًا لِلصَّلَاحِ وَمَظِنَّةً لَهُ، كَأَنَّهُ قَالَ: هَبْ لِيَ الصَّلَاحَ فِي ذُرِّيَّتِي، فَأَوْقَعَهُ فِيهِمْ، أَوْ ضَمَّنَ وَأَصْلِحْ لِي مَعْنَى وَالْطُفْ بِي فِي ذُرِّيَّتِي، لِأَنَّ أَصْلِحْ يَتعدَّى بِنَفْسِهِ لِقَوْلِهِ: ﴿وَأَصۡلَحۡنَا لَهُۥ زَوۡجَهُۥ﴾؛ فلذلك احتاج قَوْلُهُ: ﴿فِي ذُرِّيَّتِيٓ﴾ إِلَى التَّأْوِيلِ»[١٣٨].

وقال ابن عاشور: «وَمَعْنَى أَصْلَحَ فَعَلَ الصَّلَاحَ، وَهُوَ الطَّاعَةُ للهِ فِيمَا أَمَرَ وَنَهَى»، وقال في موضع آخر: «وَمَعْنَى أَصْلَحَ صَيَّرَ نَفْسَهُ صَالِحَةً، أَوْ أَصْلَحَ عَمَلَهُ بَعْدَ أَنْ أَسَاءَ»[١٣٩].

(٥) **مفعول (سَبَّحَ)**:

ورد الفعل (سَبَّحَ) في القرآن إحدى وأربعين مرة[١٤٠](ماضيًا ومضارعًا وأمرًا)، وقد جاء متعديًّا في سبعة مواضع، هي:

١- ﴿وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسۡجُدُونَ﴾[١٤١]

٢- ﴿كَيۡ نُسَبِّحَكَ﴾[١٤٢]

٣- ﴿لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا﴾[١٤٣]

٤- ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ وَأَدۡبَٰرَ ٱلسُّجُودِ﴾[١٤٤]

٥- ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ وَإِدۡبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾[١٤٥]

٦- ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَٱسۡجُدۡ لَهُۥ وَسَبِّحۡهُ لَيۡلٗا طَوِيلٗا﴾[١٤٦]

٧- ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾[١٤٧]

وجاء لازمًا في ثلاثةَ عَشَرَ موضعًا، منها:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

١ - ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾[١٤٨]

٢ - ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾[١٤٩]

ولم يُذْكَر له مفعول[١٥٠] في ثلاثة مواضع، هي:

١ - ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا۟ بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾[١٥١]

٢ - ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾[١٥٢]

٣- ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ﴾[١٥٣]

قال أبو حيان[١٥٤]: وَيَظْهَرُ أَنَّ سَبِّحْ يَتَعَدَّى تَارَةً بِنَفْسِهِ، كَقَوْلِهِ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾[١٥٥]، ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾[١٥٦]، وَتَارَةً بِحَرْفِ الْجَرِّ، كَقَوْلِهِ: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾.[١٥٧]

وقد جاء في بعض الفواتح (سَبَّحَ) على لفظ الماضي، وفي بعضها (يُسَبِّح) على لفظ المضارع، وبعضها بلفظ المصدر (سُبْحَانَ)، فاستوعب جميع جهات هذه الكلمة إعلامًا بأن المكونات من لدن إخراجها من العدم إلى الوجود إلى الأبد مُسَبِّحة مُقَدِّسَة لذاته سبحانه وتعالى قولًا وفعلًا طوعًا وكرهًا[١٥٨] ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾[١٥٩]، ومعنى ذلك أنّ من شأن من أُسْنِدَ إليه التسبيحُ أن يسبِّحه.

وقد عُدِّيَ هذا الفعل باللام تارة وبنفسه أخرى، وأصله التعدي بنفسه؛ لأنّ معنى (سبَّحته): بعدته عن السوء، منقول من (سَبَحَ) إذا ذهب وبَعُدَ، فاللام لا تخلو إما أن تكون مثل اللام في نصحته ونصحت له، فهي للتَّبْيِينِ، وَفَائِدَتُهَا زِيَادَةَ بَيَانِ ارْتِبَاطِ الْمَعْمُولِ بِعَامِلِهِ؛ لِأَنَّ فِعْلَ التَّسْبِيحِ مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّعْدِيَةِ بِحَرْفٍ، وإما أن تكون للتعليل، والفعل مُنَزَّل منزلة اللازم، أي فَعَلَ التسبيح وأوقعه لأجل الله تعالى وخالصًا لوجهه سبحانه.[١٦٠]

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(٦) مفعول (سَمِعَ) (أَبْصَرَ):

ورد الفعل (سَمِعَ) في القرآن ماضيًا ومضارعًا وأمرًا ثمانيًا وسبعين مرة[١٦١]، وقد جاء متعديًّا في نصفها تقريبًا (أربعين مرة)، وجاء في النصف الآخر (ثمانيًا وثلاثين مرة) بلا مفعول، سواء عُدَّ لازمًا أم متروك المفعول[١٦٢]، ومن هذه المواضع قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [١٦٣]، وَمَعْمُولُ (يَسْمَعُ) و(يُبْصِرُ) مَنْسِيٌّ وَلاَ يَنْوِي، أَيْ مَا لَيْسَ بِهِ اسْتِمَاعٌ وَلَا إِبْصَارٌ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ نَفْيُ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ دُونَ تقييد بمتعلق».[١٦٤]

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾[١٦٥] يقول الزمخشري: «أي حافظكما وناصركما، أَسْمَعُ وَأَرى ما يجرى بينكما وبينه من قول وفعل، فأفعل ما يوجبه حفظي ونصرتي لكما، فجائز أن يقدّر أقوالكم وأفعالكم، وجائز أنْ لا يُقَدَّر شيء، وكأنه قيل: أنا حافظ لكما وناصر سامع مُبْصِر. وإذا كان الحافظ والناصر كذلك، تمّ الحفظ وصحت النصرة، وذهبت المبالاة بالعدّو».[١٦٦]

أما الفعل (أَبْصَرَ) فقد ورد في القرآن ماضيًا ومضارعًا وأمرًا، وقد جاء متعديًّا مرة واحدة، في قوله تعالى: ﴿وَأَبْصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾[١٦٧]، وبلا مفعول ثمانيًا وعشرين مرة[١٦٨]، منها قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾[١٦٩]: وَلَمْ يَذْكُرْ مَفْعُولَ (لَا يُبْصِرُونَ)، وَلاَ يَنْبَغِي أَنْ يُنْوَى؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ نَفْيُ الْإِبْصَارِ عَنْهُمْ لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُتَعَلَّقِهِ.[١٧٠]؛ فالمفعول الساقط من (لَا يُبْصِرُونَ) من قبيل المتروك المطَّرح الذي لا يُلْتَفَتُ إلى إخطاره بالبال، لا من قبيل المقدر المنويّ، كأنّ الفعل غير متعدٍّ أصلًا، نحو (يَعْمَهُونَ) في قوله: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[١٧١].[١٧٢]

وقد اجتمع الفِعْلَانِ بِلَا مفعولٍ في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾[١٧٣]؛ لأن المراد الحدث المطلق؛ فأبصرنا وسمعنا هنا تدل

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

على أننا صرنا ذوي بصر وسمع.[١٧٤]

(٧) **مفعول (خَافَ)**:

ورد الفعل (خاف) في القرآن الكريم ماضيًا ومضارعًا وأمرًا ثلاثًا وثمانين مرة، والأمر الجدير بالملاحظة هنا أن جميع مواضع النهي جاء الفعل فيها بلا مفعول، يستوي في ذلك فعل الواحد والواحدة والمثنى والجمع، ولعل ذلك يشير إلى أن المعنى انتفاء الاتصاف بالخوف بقطع النظر عن المخوف منه، وهذه هي الآيات الكريمة:

(لَا تَخَفْ)

١- ﴿قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ﴾[١٧٥]

٢- ﴿قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَىٰ﴾[١٧٦]

٣- ﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ الْأَعْلَىٰ﴾[١٧٧]

٤- ﴿يَا مُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ﴾[١٧٨]

٥- ﴿قَالَ لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾[١٧٩]

٦- ﴿يَا مُوسَىٰ أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ﴾[١٨٠]

٧- ﴿وَقَالُوا لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ﴾[١٨١]

٨- ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَىٰ دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ﴾[١٨٢]

٩- ﴿قَالُوا لَا تَخَفْ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾[١٨٣]

(لَا تَخَافِي)

﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾[١٨٤]

(لَا تَخَافَا)

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

﴿ قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ﴾ (١٨٥)

(لَا تَخَافُوا)

﴿ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحۡزَنُواْ وَأَبۡشِرُواْ بِٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي كُنتُمۡ تُوعَدُونَ ﴾(١٨٦)

أما المواضع الأخرى فإن أكثرها قد جاء الفعل فيه متعديًا للمفعول به، وإن كانت بعض المواضع قد جاءت بلا مفعول، ومنها:

١- ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ * فَإِنۡ خِفۡتُمۡ فَرِجَالًا أَوۡ رُكۡبَانٗا ﴾(١٨٧)

٢- ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمۡ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ﴾ (١٨٨)

٣- ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمَا ٱدۡخُلُواْ عَلَيۡهِمُ ٱلۡبَابَ ﴾(١٨٩)

٤- ﴿يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفۡ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴾(١٩٠)

قال النيسابوري عن الموضع الأول منها: «وكان أحدهم إذا صلى خاف ربه فلا يلتفت، ولا يقلب الحصى، ولا يعبث بشيء من جسده، وإلا فحذف المفعول به للعلم به، أو فإن حصل لكم خوف، أو كنتم على حالة الخوف -على أنه متروك المفعول- فرجالًا أو ركبانًا، أي فصلُّوا راجلين أو راكبين».(١٩١)

(٨) احتمال ترك المفعول به مع أفعال أخرى:

١-شَهِدَ: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ ﴾(١٩٢): و(شَهِدَ) من الشهود، والشَّهْرَ مفعول فيه، والمفعول به متروك لعدم تعلق الغرض به؛ فتقدير البلد أو المصر ليس بشيء.(١٩٣)

٢-يُنْفِقُونَ: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾(١٩٤): ومفعول (يُنْفِقُونَ) محذوف

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ليتناول كل ما يصلح للإنفاق المحمود أو متروك بالكلية كما في قولهم: فلان يعطي فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ ... أي إنهم لا يخلون في حال ما بإنفاق ما قدروا عليه من كثير أو قليل.[١٩٥]

٣-تَرَى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴾[١٩٦]: ومفعول (تَرى) محذوف، أي الكفار أو فزعهم، أو هو إِذْ على التجوّز إذ المراد برؤية الزمان رؤية ما فيه، أو هو متروك لتنزيل الفعل منزلة اللازم أي لو تقع منك رؤية.[١٩٧]

٤-أَنْذِرْ: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾[١٩٨]: وقوله (فأنذر) متروك المفعول؛ لئلا يختص بأحد نحو: فلان يعطي، أي فافعل الإنذار وأوجده.[١٩٩]

٥-أَمْسَكْتُمْ: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ﴾[٢٠٠]: و(أمسكتم) متروك المفعول، معناه: لبخلتم.[٢٠١]

٦-تَحْمِلُ: ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ﴾[٢٠٢]: وما يحدث شيء من خروج ثمرة ولا حمل حامل ولا وضع واضع إلا وهو عالم به، يعلم عدد أيام الحمل وساعاته وأحواله.[٢٠٣]

٧- يُبَيِّنُ: ﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ ﴾.[٢٠٤]، وَيُبَيِّنُ لَكُمْ أَيْ يُوَضِّحُ لَكُمْ وَيُظْهِرُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولُ يُبَيِّنُ حذف اختصارًا، أَوْ يَكُونَ هُوَ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ قَبْلَ هَذَا، أَيْ: يُبَيِّنُ لَكُمْ مَا كُنْتُمْ تُخْفُونَ، أَوْ يَكُونَ دَلَّ عَلَيْهِ مَعْنَى الْكَلَامِ أَيْ: شَرَائِعَ الدِّينِ، أَوْ حُذِفَ اقتصارًا واكتفاءً بِذِكْرِ التَّبْيِينِ مُسْنَدًا إِلَى الْفَاعِلِ، دُونَ أَنْ يَقْصِدَ تَعَلُّقَهُ بِمَفْعُولٍ، وَالْمَعْنَى: يَكُونُ مِنْهُ التَّبْيِينُ وَالْإِيضَاحُ».[٢٠٥]

٨-اقْرَأْ - خَلَقَ: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾[٢٠٦]: ولم يُذْكَرْ لفعل (اقرأ) مفعولٌ؛ إما لأنه نُزِّلَ منزلةَ اللازم وأن المقصود أَوْجِدِ القراءة، وإما لظهور المقروء من المقام، وتقديره: اقرأ ما سنلقيه إليك من القرآن.[٢٠٧]، وأما الفعل (خلق) فهو على وجهين:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

إما أنْ لا يُقَدَّرَ له مفعولٌ، وأن يراد أنه الذي حصل منه الخلق واستأثر به لا خالق سواه، وإما أن يُقَدَّرَ ويراد خلق كل شيء؛ فيتناول كل مخلوق؛ لأنه مطلق، فليس بعض المخلوقات أولى بتقديره من بعض.[٢٠٨]

٩-أبى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ﴾[٢٠٩]: (أَبى) جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ كَأَنَّهُ جَوَابُ قَائِلٍ قَالَ: لِمَ لَمْ يَسْجُدْ؟ وَالْوَجْهُ أَنْ لاَ يُقَدَّرَ لَهُ مَفْعُولٌ وَهُوَ السُّجُودُ الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ اسْجُدُوا، وَأَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ أَظْهَرَ الْإِبَاءَ وتوقف وتثبط.[٢١٠]

١٠- يَشْعُرُونَ: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾[٢١١]: ويُحْتَمَلُ أَنْ لاَ يُنْوَى مَحْذُوفٌ فَيَكُونُ قَدْ نُفِيَ عَنْهُمُ الشُّعُورُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ مُتَعَلِّقِهِ وَلاَ نِيَّةٍ، وَهُوَ أَبْلَغُ فِي الذَّمِّ، جَعَلُوا لِدَعْوَاهُمْ مَا هُوَ إِفْسَادٌ إِصْلَاحًا مِمَّنِ انْتَفَى عَنْهُ الشُّعُورُ وَكَأَنَّهُمْ مِنَ الْبَهَائِمِ، لِأَنَّ مَنْ كَانَ مُتَمَكِّنًا مِنْ إِدْرَاكِ شَيْءٍ فَأَهْمَلَ الْفِكْرَ وَالنَّظَرَ حَتَّى صَارَ يَحْكُمُ عَلَى الْأَشْيَاءِ الْفَاسِدَةِ بِأَنَّهَا صَالِحَةٌ، فَقَدِ انْتَظَمَ فِي سِلْكِ مَنْ لَا شُعُورَ لَهُ وَلَا إِدْرَاكَ، أَوْ مَنْ كَابَرَ وَعَانَدَ فَجَعَلَ الْحَقَّ بَاطِلًا، فَهُوَ كَذَلِكَ أَيْضًا.[٢١٢]

ورغم هذه الكثرة الظاهرة فإن بعضهم ربما يتكلف في القول بترك المفعول لإرادة التعميم، بالرغم من أنَّ المعنى واضح على الحذف وتقدير مفعول به مفهوم من السياق، وذلك كما قيل في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ۞ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۞ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾[٢١٣]: فإنه لو كان التعبير (فآواك) اختص الإيواء به صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والأمر أوسع من ذلك؛ فإن الله تعالى آواه، وآوى به، آوى به المؤمنين فنصرهم وأيدهم، ودفع عنهم بل دافع عنهم سبحانه وتعالى، ولم يأت التعبير -والله أعلم- فهداك؛ ليكون هذا أشمل وأوسع؛ فهو قد هدى عليه الصلاة والسلام، وهدى الله به، فهو هاد مهدي عليه الصلاة والسلام؛ إذًا (فهدى)، أي فهداك وهدى بك. (ووجدك عائلًا فأغنى)، أي وجدك فقيرًا لا تملك شيئًا (فأغنى)، أي أغناك وأغنى بك.[٢١٤]

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وأرى أن ذلك من التكلف الذي لا داعي له؛ ذلك أن السياق واضح في مخاطبة الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا يصح أن يُقَدَّرَ مثلا: ألم يجدْك يتيمًا فآوى المسلمين.

والحقيقة أن تَرْكَ المفعول مُحْتَمَلٌ مع كثير من الأفعال المتعدية في القرآن الكريم؛ ولذلك يصعب حصر جميع الأفعال وجميع مواضعها، خصوصًا مع تعدد التوجيهات من المفسرين والنحاة والبلاغيين[٢١٥].

(٩) ترك أحد المفعولين أو تركهما معًا مع الفعل المتعدي لمفعولين:

أ- الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر:

يجوز ترك أحد المفعولين أو تركهما معًا مع الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر (باب أعطيت) بلا قرينة تَدُلُّ على تَعَيُّنِهِما، فتحذفهما نَسْيًا مَنْسِيًّا؛ فتقول: أعطيتُ، وأعطيتُ زيدًا، وأعطيتُ درهمًا، وتقول: فلان يُعْطِي ويَكْسُو؛ وذلك لأن الفعل والفاعل جملة يحسن السكوت عليها، ويحصل بها فائدة للمخاطب، فإذا ذكرت المفعولين كان تناهيًا في البيان والفائدة بذكر المعطِي والمعطَى، وإذا اقتصرت على أحدهما كان توسطًا في البيان والفائدة.[٢١٦]

مفعولَا (أَعْطَى):

ورد الفعل (أَعْطَى) في القرآن ثمانيَ مرات، ماضيًا ومضارعًا، مَبْنِيَّيْنِ للمعلوم ومَبْنِيَّيْنِ للمجهول[٢١٧].

وقد تُرِكَ مفعولاه في موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۞ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۞ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ﴾[٢١٨]؛ إِذِ الْمَقْصُودُ الثَّنَاءُ عَلَى الْمُعْطِي دُونَ تَعَرُّضٍ لِلْمُعْطَى وَالْعَطِيَّةِ، والمعنى: وقع منه إعطاء على ما حددنا له وأمرناه به.

وقد حُذِفَتْ المفعولات؛ لأن الغرض الهامّ من الجملة ليس فلانًا وفلانًا من الأشخاص المعيّنة، إنما الغرض هو: البذل والإعطاء لهذا أو لذاك بغير تعيين.[٢١٩]

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وفعل الْإِعْطَاءِ إِذَا أُرِيدَ بِهِ إِعْطَاءُ الْمَالِ بِدُونِ عِوَضٍ، يُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ اللَّازِمِ لِاشْتِهَارِ اسْتِعْمَالِهِ فِي إِعْطَاءِ الْمَالِ؛ وَلِذَلِكَ يُسَمَّى الْمَالُ الْمَوْهُوبُ عَطَاءً.

ومما يؤكد أهمية ترك المفعولين في الدلالة على المعنى المراد أن المُحْتَاجَ لِلتَّفْصِيلِ هُنَا هُوَ السَّعْيُ الْمَذْكُورُ فِي الآية السابقة: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾[٢٢٠]، وَلَكِنْ جُعِلَ التَّفْصِيلُ بِبَيَانِ السَّاعِينَ بِقَوْلِهِ: (فَأَمَّا مَنْ أَعْطى)؛ لِأَنَّ الْمُهِمَّ هُوَ اخْتِلَافُ أَحْوَالِ السَّاعِينَ، وَيُلَازِمُهُمُ السَّعْيُ؛ فَإِيقَاعُهُمْ فِي التَّفْصِيلِ بِحَسَبِ مَسَاعِيهِمْ يُسَاوِي إِيقَاعَ الْمَسَاعِي فِي التَّفْصِيلِ، وَهَذَا تَفَنُّنٌ مِنْ أَفَانِينِ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ يَحْصُلُ مِنْهُ مَعْنَيَانِ. وَأَنّ (مَنْ) فِي قَوْلِهِ: (مَنْ أَعْطى) إِلَخْ، وَقَوْلِهِ: (مَنْ بَخِلَ) إِلَخْ، يَعُمُّ كُلَّ مَنْ يَفْعَلُ الْإِعْطَاءَ وَيَتَّقِي وَيُصَدِّقُ بِالْحُسْنَى، وَهَذِهِ الْخِلَالُ الثَّلَاثُ مِنْ خِلَالِ الْإِيمَانِ، فَالْمَعْنَى: فَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ؛ أي أن التركيز هنا على الأفعال لا على المفاعيل.

والأمر نفسه في الجهة المقابلة المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۞ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۞ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾[٢٢١]؛ فالفِعْلُ بَخِلَ لَمْ يُذْكَرْ مُتَعَلَّقُهُ، رغم أنه أُرِيدَ بِهِ الْبُخْلُ بِالْمَالِ؛ فالغرض ذِكْرُ هذه الأحداثِ دونَ متعلَّقاتها؛ وبذلك انْحَصَرَ تَفْصِيلُ (شَتَّى) فِي فَرِيقَيْنِ: فَرِيقٍ مُيَسَّرٍ لِلْيُسْرَى وفريق مُيَسَّرٍ لِلْعُسْرَى؛ لِأَنَّ الْحَالَيْنِ هُمَا الْمُهِمُّ فِي مَقَامِ الْحَثِّ عَلَى الْخَيْرِ، وَالتَّحْذِيرِ مِنَ الشَّرِّ، وَيَنْدَرِجُ فِيهِمَا مُخْتَلِفُ الْأَعْمَالِ.[٢٢٢]

مفعولَا (آتى):

وقد تُرِكَ المفعول الثاني مع الفعل (آتِنا) في قوله تعالى: ﴿فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾[٢٢٣]: أي اجعل كل إيتائنا ومنحتنا فيها؛ فالمفعول الثاني متروك، ونزل الفعل بالقياس منزلة اللازم ذهابا إلى عموم الفعل للإشارة إلى أن همته مقصورة على مطالب الدنيا.[٢٢٤] والتحقيق أن ترك المفعول الثاني لتنزيل الفعل منزلة ما لا يتعدى إلى المفعول الثاني؛ لعدم تعلق الغرض ببيانه؛ أي أَعْطِنَا عَطاءً في الدنيا.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ب- الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر:

وأما الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهي باب ظننت وأخواتها، فإن أكثر النحويين يَرَوْنَ جواز السكوت على الفاعل وتَرْك المفعولين معًا؛ لأنك إذا قلت: ظَنَنْتُ، فقد أفدتَ المخاطب أنه ليس عندك يقين، وإذا قلت: عَلِمْتُ، فقد أخبرت أنه ليس عندك شك.

وَقد حُذِفَ مَفْعُولَا تَظُنُّونَ في قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾[٢٢٥] بِدُونِ وُجُودِ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى تَقْدِيرِهِمَا فَهُوَ حَذْفٌ لِتَنْزِيلِ الْفِعْلِ مَنْزِلَةَ اللَّازِمِ، وَيُسَمَّى هَذَا الْحَذْفُ عِنْدَ النُّحَاةِ الْحَذْفَ اقْتِصَارًا، أَيْ: لِلِاقْتِصَارِ عَلَى نِسْبَةِ فِعْلِ الظَّنِّ لِفَاعِلِهِ، وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا التَّنْزِيلِ أَنْ تَذْهَبَ نَفْسُ السَّامِعِ كُلَّ مَذْهَبٍ مُمْكِنٍ، وَهُوَ حَذْفٌ مُسْتَعْمَلٌ كَثِيرًا فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ وَعَلَى جَوَازِهِ أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾[٢٢٦] وَقَوْلُهُ: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾[٢٢٧]. وَقول الْعَرَب فِيمَا يتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ: «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ» أَي تكن مِنْهُ خِيلة، أو يَخَلْ مسموعَهُ صادِقًا، والمعنى: من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه.[٢٢٨]

قال سيبويه: «وأمَّا ظننتُ ذاك فإنما جاز السكوتُ عليه لأنك قد تقول ظننت، فتقصر، كما تقول ذهبت، ثم تُعمله في الظن كما تُعمل ذهبت في الذهاب. فذاك ههنا هو الظّنُّ، كأنك قلت: ظننت ذاك الظن. وكذلك خِلتُ وحسِبت. ويدَلُّك على أنَّه الظنُّ أنّك لو قلتَ خلتُ زيدًا وأُرَى زيدًا لم يجز. وتقول: ظننتُ به، جعلتَه موضعَ ظنِّك كما قلت نزلتُ به ونزلتُ عليه»[٢٢٩].

خاتمة

الترك ظاهرة منتشرة في أبواب النحو، وقد أشار البحث إلى الترك في غير باب المفعول به، كما في ترك خبر المبتدأ وترك جواب الشرط وترك المفضل عليه وترك الفعل في أبواب التحذير والنداء والمفعول المطلق.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والفرق بين الحذف والترك أن المحذوف غير مذكور في اللفظ لكنه مراد في المعنى، أما المتروك فهو غير مذكور في اللفظ وغير مراد في المعنى، لكن العلماء ربما يتسامحون فيعبرون عن النوعين بلفظ واحد وهو (الحذف).

وربما يحتمل النص الواحد أن يُوَجَّهَ على ترك المفعول، وأن يُوَجَّهَ على حذفه، ولكن المعنى يختلف بين التوجيهين، وربما يتكلف بعضهم في القول بترك المفعول لإرادة التعميم، رغم أن المعنى واضح على الحذف وتقدير مفعول به مفهوم من السياق.

وتَرْكُ المفعول يجعل الفعل المتعدي كغَير المتعدي، في أنك لا تَرى له مفعولا لا لفظًا ولا تقديرًا، والترك هنا يشمل: المفعول الأول أو المفعول الثاني أو كليهما معًا، أو المتعلق (شبه الجملة)، أو معمول اسم المفعول.

وقد تناول البحث تَرْكَ المفعول مع عدة أفعال (عَلِمَ – شاءَ – أرادَ – أَمَرَ – اتَّقَى – أَسْلَمَ –أصلح – سَبَّحَ – سَمِعَ –أَبْصَرَ)، ليبين من خلال استعمالاتها في القرآن الكريم تلك الظاهرة وأثرها على المعنى، ثم أشار إلى احتمال التَّرْك مع أفعال أخرى (شَهِدَ – يُنْفِقُونَ – تَرَى – أَنْذِرْ – أَمْسَكْتُمْ – تَحْمِلُ – يُبَيِّنُ –اقْرَأْ –خَلَقَ – أَبَى – يشعرون).

وقد تبين من خلال البحث أهمية النظر في تقسيم الفعل إلى لازم ومتعدٍّ، وإضافة قسم ثالث، وهو الفعل المتروك مفعوله، والنظر في وضع مصطلح مناسب معبر عنه، وكذلك تقسيم المفعول إلى مذكور ومحذوف، وتقسيم المحذوف إلى المحذوف اختصارًا والمحذوف اقتصارًا، وأهمية عدِّ المفعول المتروك قسيمًا للمذكور والمحذوف، وأهمية دراسة ظاهرة التَّرْك وأثرها في المعنى في أبواب النحو التي أشار البحث إلى بعضها.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الحواشي والتعليقات:

١. لتفصيل الكلام في ذلك انظر: الأستراباذي-شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ١ / ٣٣٣: ٣٣٤ و٤ / ١٣٦ والحملاوي -شذا العرف في فن الصرف: ٣٨.

٢. القزويني -الإيضاح في علوم البلاغة: ١٠٦: ١٠٧ بتصرف.

٣. يونس ٢٥.

٤. البقرة ٢٢.

٥. السكاكي – مفتاح العلوم ٢٢٨: ٢٢٩.

٦. حسن -النحو الوافي ٢ / ١٨٠.

٧. عمايرة – في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق: ١٤٤: ١٤٥ بتصرف.

٨. حمودة -ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٩٧.

٩. الجرجاني -دلائل الإعجاز:١٦١.

١٠. أبو حيان -البحر المحيط في التفسير ٧ / ٢٦٨.

١١. الشمسان – الفعل في القرآن الكريم، تعديته ولزومه: ٥٢٧.

١٢. ومن تلك الدراسات:

- الأحمدي – موسى بن محمد بن الملياني – معجم الأفعال المتعدية بحرف – الطبعة الأولى – دار العلم للملايين – بيروت – ١٩٧٩م.
- الأنصاري – د.يوسف بن عبد الله – من أسرار تعدية الفعل في القرآن الكريم – مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها – ج١٥ –ع٢٧–جمادى الثانية ١٤٢٤هـ.
- حمودة –د. طاهر سليمان–ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي–الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع –الإسكندرية – ١٩٩٨م.
- السامرائي – د. إبراهيم – الفعل زمانه وأبنيته – الطبعة الثالثة – مؤسسة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الرسالة – بيروت –١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

- أبو شادي –مصطفى عبد السلام –الحذف البلاغي في القرآن الكريم –مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع – القاهرة – ١٩٩٢م.
- الشمسان – أبو أوس إبراهيم – الفعل في القرآن الكريم، تعديته ولزومه – ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- قضايا التعدي واللزوم في الدرس النَّحوي –مطبعة المدني–جدة–١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.
- عمايرة – د. خليل أحمد – في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق – الطبعة الأولى–عالم المعرفة للنشر والتوزيع – جدة –١٤٠٤هـ–١٩٨٤م.
- فضل –د. عاطف–ظاهرة حذف المفعول به: دراسة وصفية إحصائية تحليلية –نماذج من القرآن الكريم –المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (٩) العدد (١) صفر ١٤٣٤ ه / كانون ثاني ٢٠١٣ م.
- الكوفي – د.نجاة عبد العظيم – أبنية الأفعال. دراسة لغوية قرآنية – دار الثقافة للشر والتوزيع – القاهرة –١٤٠٩هـ –١٩٨٩م.
- محيي الدين –د. فرهاد عزيز –دَلالَةُ حَذْفِ المَفْعُولِ بِهِ فِي القُرآنِ الكَرِيم –مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية –المجلد السابع/ العدد ١/ السنة السابعة ٢٠١٢م.
- أبو المكارم – د. علي محمد –الحذف والتقدير في النحو العربي – ط١ –القاهرة – دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع –٢٠٠٧م.

١٣. ابن منظور –لسان العرب: (حذف).

١٤. عبادة –معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ٩٨.

١٥. ابن منظور – لسان العرب: (ترك).

١٦. التهانوي –كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١ / ٤٢٢، والكفوي –الكليات: ٢٩٨.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

١٧. ابن هشام -مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٦ / ٣٥٥.

١٨. الشاطبي -المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣/ ١٥٨: ١٦١.

وربما تكون المعاصرة بين الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) وابن هشام (ت ٧٦١هـ) سببًا في هذا الاعتراض؛ لأن الشاطبي يقول في السياق نفسه: «وكثيرًا ما يخفى هذا الأصل على الشادين في علم العربية، بل على من يدعي فيها التحقيق؛ فقد وقع في كتاب مغني اللبيب لابن هشام - هذا المشرقي المتأخر - خلاف ما تقدم».

١٩. التوبة ١١٦ والحديد ٢.

٢٠. ابن مالك - شرح تسهيل الفوائد ٢ / ١٦١.

٢١. ناظر الجيش - شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) ٤ - ١٧٦٤: ١٧٦٥.

٢٢. الشمسان - الفعل في القرآن الكريم، تعديته ولزومه ٧٣٨: ٧٣٩.

٢٣. الشمسان - الفعل في القرآن الكريم، تعديته ولزومه: الفصل الأول من الباب الثالث ٥٢٧: ٦٣٢.

٢٤. سيبويه -كتاب سيبويه ١/ ٢٩٠ و٢٩١ و٣١٨ -٢/ ١٨٢.

٢٥. الثعلبي -الكشف والبيان عن تفسير القرآن المعروف بتفسير الثعلبي: ٢/ ١٨٤.

٢٦. البقرة: ٢٣٤.

٢٧. السمين الحلبي-الدر المصون ٢ / ٤٧٧، وفي الآية توجيهات أخرى، قال السمين الحلبي: «ولتحرير هذا المذهب والردِّ عليه وتأويلِ دلائِله كتابٌ غيرُ هذا».

٢٨. النور: ١٠.

٢٩. الزمخشري-الكشاف: ٤/ ٢٧٢.

٣٠. الرعد ٣١.

٣١. الفراء -معاني القرآن: ١ / ٩٧.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٣٢. الزمر ٢٢.

٣٣. السمين الحلبي-الدر المصون ٣ / ٥ و٧ / ٥٥ و٩ / ٤٢١.

٣٤. ابن هشام -مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٦/ ٧٩.

٣٥. الزجاج -إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٢ / ٤٠٥.

٣٦. الجرجاني -دلائل الإعجاز: ١٥٣ و١٦٣.

٣٧. انظر في ذلك: ابن جنى -الخصائص: ٢ / ٣٦٢: ٣٧٩، ويقول سيبويه: « هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض: اعلم أنّهم مما يَحذفون الكلم وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون، ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتَّى يصير ساقطا.» سيبويه -كتاب سيبويه: ١/ ٢٤.

٣٨. عضيمة -دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٩ / ١٥١.

٣٩. ومن هذا عدم التفريق بين الحذف والإضمار، والتجوز في استخدام أحدهما مكان الآخر؛ ولذلك يقول أبو حيان: «وهو موجود في اصطلاح النحويين؛ أعني أن يسمى الحذفُ إضمارًا»، ومرد ذلك -كما يقول السهيلي- إلى أنَّ «أكثر ألفاظ النحويين محمولةٌ على التجاوز والتسامح لا على الحقيقة؛ لأن مقصدهم التقريبُ على المبتدئين والتعليم للناشئين »، وأما مذهبُ التفريق بينهما فيظهر باديًا في مقام الإبانة عن الحدود النحوية، فالإضمار ترك الشيء مع بقاء أثره، والحذف أعم منه، أي سواءٌ أبقي أثرُه أم لا، فالتفريق المذكور مرجعه إلى الأثر، فإن بقي أثرُ العامل فهو إضمار، وإلا فهو حذفٌ. أبو حيان -البحر المحيط في التفسير: ٢ / ٨٦ والسُّهَيلي: نتائج الفكر في النَّحو: ١٢٧.

٤٠. آل عمران: ١٣٠.

٤١. الإسراء: ٣٢.

٤٢. ابن هشام -مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٦/ ٣٥٥.

٤٣. «وخلاصة هذا أن تعرف الفرق بين قولك: وقع ضرب، أو كان إعطاء،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وقولك: أعطى محمد، وقولك: أعطى محمد الذهب، ولكل جملة من هذه الجمل معنى محدد، وغرض معين ومقام مختص بها، لا تفيد واحدة منها معنى الأخرى ولا تصلح مكانها.» أبو موسى-خصائص التراكيب-دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني: ٣٤٢.

٤٤. البقرة ٢٥٨.

٤٥. الزمر ٩.

٤٦. الأعراف ٣١.

٤٧. الإنسان ٢٠.

٤٨. ابن هشام -مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٦ / ٣٥٥: ٣٥٨ وقد نقل السيوطي كلام ابن هشام بالتفصيل تحت عنوان: قاعدة في حذف المفعول اختصارا واقتصارا. الإتقان في علوم القرآن ٣ / ١٩٣ -١٩٤.

٤٩. «وإذا أردت أن تفيد وقوع الفعل من فاعل، فالعبارة عن ذلك أن تذكر الفعل والفاعل فقط، فتقول: ضَرَبَ محمدٌ، ولا تذكر المفعول ولا تَنْوِهِ، ولا تُخْطِرْهُ بنفسك ... فإذا ذكرت المفعول في هذا المقام، وقلت: ضرب محمدٌ ولدَه، أوهمت أنك تريد الإخبار بوقوع الفعل على المفعول، وأنه غرضك الذي تتوخاه بعبارتك، وليس غرضك أن الضرب يقع منه فحسب». أبو موسى -خصائص التراكيب -دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني: ٣٤١.

٥٠. النجم: ٤٣، ٤٤.

٥١. النجم: ٤٨.

٥٢. الجرجاني -دلائل الإعجاز:١٥٤: ١٥٥ وابن يعيش-: ١/ ٤١٩: ٤٢٠.

٥٣. أبو حيان -البحر المحيط في التفسير: ١٠ / ٢٦.

٥٤. الملك: ٢.

٥٥. الزمخشري-الكشاف: ٥ / ٦٤٨: ٦٤٩ والسمين الحلبي-الدر المصون: ١٠ / ١٠٦.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٥٦. البقرة ١٦٤ والنحل: ٦٥ والجاثية ٥.

٥٧. الجرجاني -دلائل الإعجاز:١٥٨: ١٦١.

٥٨. القصص: ٢٣، ٢٤.

٥٩. الجرجاني -دلائل الإعجاز:١٦١ والزمخشري-الكشاف:٢/ ٤٦٩: ٤٧٠ وابن هشام -مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٦/ ٣٥٨.

٦٠. الجرجاني -دلائل الإعجاز:١٥٦.

٦١. الزمر: ٩.

٦٢. البقرة: ٢٢.

٦٣. البقرة: ٢١٦ و٢٣٢ وآل عمران ٦٦ والنور ١٩.

٦٤. البقرة: ٢١٦.

٦٥. الأنعام: ٨١.

٦٦. راجع: عبد الباقي -المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: ٥٩٦: ٦٠٣ (علم).

٦٧. البقرة ٢٢.

٦٨. البقرة ٨٠.

٦٩. البقرة ١٨٤.

٧٠. النحل ٤٣.

٧١. السكاكي – مفتاح العلوم: ٢٢٩.

٧٢. البقرة ٦٠.

٧٣. الحديد ٢٠.

٧٤. العلق: ٣ –٥.

٧٥. البقرة: ٢١٦ و٢٣٢ وآل عمران ٦٦ والنور ١٩.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٧٦. النحل: ٧٤.

٧٧. الفيروزآبادي -القاموس المحيط: باب الهمزة، فصل الشين.

٧٨. عضيمة -دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٩ / ١٥٣ وراجع: عبد الباقي -المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: ٤٩٦: ٥٠٠ (شاء).

٧٩. الفرقان ٥٧.

٨٠. المزمل: ١٩ الإنسان: ٢٩.

٨١. المدثر ٣٧.

٨٢. التكوير: ٢٨.

٨٣. الأنعام ٨٠.

٨٤. البقرة ٢٢٠.

٨٥. الأعلى: ٦ -٧.

٨٦. وَإِنَّمَا اطَّرَدَ أَوْ كَثُرَ حَذْفُ مَفْعُولِ الْـمَشِيئَةِ دُونَ سَائِرِ الْأَفْعَالِ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الْـمَشِيئَةِ وُجُودُ الْمُشَاءِ فَالْـمَشِيئَةُ الْـمُسْتَلْزِمَةُ لِمَضْمُونِ الْجَوَابِ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ إِلَّا مَشِيئَةَ الْجَوَابِ وَلِذَلِكَ كَانَتِ الْإِرَادَةُ مِثْلَهَا فِي اطراد حذف مَفْعُولِهَا ذَكَرَهُ الزَّمْلَكَانِيُّ وَالتَّنُوخِيُّ فِي الْأَقْصَى الْقَرِيبِ قَالُوا: وَإِذَا حُذِفَ بَعْدَ «لَوْ» فَهُوَ الْـمَذْكُورُ فِي جَوَابِهَا أَبَدًا. الإتقان في علوم القرآن ٣/ ١٩٢ -١٩٣.

٨٧. الإسراء ١٨-١٩.

٨٨. ابن عاشور -التحرير والتنوير: ١٥/ ٥٩.

٨٩. الأنبياء: ١٧.

٩٠. دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٩ / ١٥٢.

٩١. الحج: ٢٥، ويرى الأخفش أن المفعول مذكور وهو (إلحاد)، وقد دخل عليه حرف الجر الزائد (الباء)، والمعنى: ومَنْ يُرِدْ إلحادًا. الأخفش – معاني القرآن ٢ / ٤٥١.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٩٢. الزمخشري-الكشاف:٣/ ١٥١.

٩٣. الزمخشري-الكشاف:٢ / ٦٥٤.

٩٤. الأعراف: ٢٨.

٩٥. يوسف: ٤٠.

٩٦. الطور: ٣٢.

٩٧. الأعراف: ٢٩.

٩٨. الفرقان: ٦٠.

٩٩. آل عمران: ٨٠.

١٠٠. ابن عاشور -التحرير والتنوير ١٥ / ٥٣.

١٠١. الأنعام: ١٣.

١٠٢. النحل: ٨١.

١٠٣. أبو حيان -البحر المحيط في التفسير ٧ / ٢٥: ٢٦.

١٠٤. الفيروزآبادي -القاموس المحيط: باب الواو والياء، فصل الواو.

١٠٥. البقرة ١٨٩.

١٠٦. ابن عاشور -التحرير والتنوير ٢ / ١٩٥.

١٠٧. الأنعام ١٥٥.

١٠٨. الأنبياء: ٢٣ وانظر: الزمخشري-الكشاف:١ / ٢٣٥.

١٠٩. الفيروزآبادي-القاموس المحيط: باب الميم، فصل السين.

١١٠. راجع: عبد الباقي -المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: ٣٥٥: ٣٥٦ (أسلم).

١١١. البقرة ١١٢.

١١٢. آل عمران ٢٠.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

١١٣. النساء ١٢٥.

١١٤. لقمان ٢٢.

١١٥. الصافات ١٠٣.

١١٦. الزمخشري-الكشاف:٤/ ٥٥ وأبو حيان -البحر المحيط في التفسير ٩ / ١١٧.

١١٧. ابن عاشور -التحرير والتنوير ٢٣ / ١٥٢: ١٥٣.

١١٨. البقرة ١٣١.

١١٩. ابن عاشور -التحرير والتنوير ١ / ٧٢٦.

١٢٠. آل عمران: ٦٧.

١٢١. يوسف ١٠١.

١٢٢. البقرة ١٢٨.

١٢٣. يونس ٧٢ والنمل ٩١.

١٢٤. العنكبوت ٤٦.

١٢٥. راجع: عبد الباقي -المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: ٤١٠ (أصلح).

١٢٦. آل عمران ٧١.

١٢٧. يونس ٨١.

١٢٨. الأنبياء ٩٠.

١٢٩. محمد ٢.

١٣٠. محمد ٥.

١٣١. البقرة ١٦٠.

١٣٢. البقرة ١٨٢.

١٣٣. آل عمران ٨٩.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

١٣٤. النساء ١٦.

١٣٥. المائدة ٣٩.

١٣٦. الأحقاف ١٥.

١٣٧. أمالي ابن الحاجب ١ / ٢٥١.

١٣٨. أبو حيان -البحر المحيط في التفسير ٩ / ٤٤١.

١٣٩. ابن عاشور -التحرير والتنوير ٧ / ٢٣٩ و٢٥٩.

١٤٠. راجع: عبد الباقي -المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: ٤٣٠: ٤٣١ (سَبَّحَ).

١٤١. الأعراف ٢٠٦.

١٤٢. طه ٣٣.

١٤٣. الفتح ٩.

١٤٤. ق ٤٠.

١٤٥. الطور ٤٩.

١٤٦. الإنسان ٢٦.

١٤٧. الأعلى ١.

١٤٨. الحشر ١ والصف ١.

١٤٩. الجمعة ١ والتغابن ١.

١٥٠. هكذا قسمه محمد عبد الخالق عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٩ / ٢٤٩: ٢٥٠، وفي ذلك إشارة إلى الفرق بين ما تُرِكَ مفعوله من جهة، واللازم والمتعدي من جهة أخرى.

١٥١. مريم ١١.

١٥٢. الأنبياء ٢٠.

١٥٣. الأنبياء ٧٩.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

١٥٤. أبو حيان -البحر المحيط في التفسير ١٠ / ٩٦.

١٥٥. الأعلى ١.

١٥٦. الفتح ٩.

١٥٧. الواقعة ٧٤.

١٥٨. الآلوسي -روح المعاني ١٤ / ١٦٦ ونسبه للطيبي.

١٥٩. الإسراء ٤٤.

١٦٠. الزمخشري-الكشاف:٤/ ٤٧٢ أبو حيان -البحر المحيط في التفسير ١٠ / ١٠٠ .

١٦١. راجع: عبد الباقي -المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: ٤٥٤: ٤٥٦ (سَمِعَ).

١٦٢. في بدائع الفوائد ٢ / ٥٠٧: ٥٠٨ (بتصرف): فعل السَّمْع يراد به أربعة معان:

١-سَمْع إدراك، ومتعلقه الأصوات، وهو يتعدى بنفسه، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾(المجادلة ١).

٢-سَمْع فَهْم وعَقْل، ومتعلقه المعاني، ويتعدى بنفسه لأن مضمونه يتعدى بنفسه، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ (البقرة ٢٨٥)، ليس المراد سمع مجرد الكلام بل سمع الفهم والعقل.

٣-سَمْع إجابة وإعطاء ما سئل، ويتعدى باللام نحو (سمع الله لمن حمده)؛ لتضمنه معنى استجاب له، ولا حذف هناك وإنما هو مُضَمَّن، وفي الدعاء المأثور: (اللهم اسمعْ)، أيْ أَجِبْ وأَعْطِ ما سألتُك.

٤-سَمْع قَبول وانقياد، ومنه قوله تعالى: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾(المائدة ٤١و٤٢)، أي قابلون له ومنقادون غير منكرين له، ويتعدى باللام تارة وبمن أخرى وهذا بحسب المعنى، فإذا كان السياق يقتضي القَبول عُدِّيَ بمن، وإذا كان يقتضي الانقياد عُدِّيَ باللام.

١٦٣. مريم ٤٢.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

١٦٤. أبو حيان -البحر المحيط في التفسير ٧ / ٢٦٨.

١٦٥. طه ٤٦.

١٦٦. الزمخشري-الكشاف ٣ / ٦٦.

١٦٧. الصافات ١٧٥.

١٦٨. راجع: عبد الباقي -المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: ١٥٤ (أَبْصَرَ).

١٦٩. البقرة ١٧.

١٧٠. أبو حيان -البحر المحيط في التفسير ١ / ١٢٢.

١٧١. الأعراف ١٨٦.

١٧٢. الزمخشري-الكشاف:١ / ٧٥.

١٧٣. السجدة ١٢.

١٧٤. الشمسان – الفعل في القرآن الكريم، تعديته ولزومه: ٥٤٨: ٥٤٩.

١٧٥. هود ٧٠.

١٧٦. طه ٢١.

١٧٧. طه ٦٨.

١٧٨. النمل ١٠.

١٧٩. القصص ٢٥.

١٨٠. القصص ٣١.

١٨١. العنكبوت ٣٣.

١٨٢. ص ٢٢.

١٨٣. الذاريات ٢٨.

١٨٤. القصص ٧.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

١٨٥. طه ٤٦.

١٨٦. فصلت ٣٠.

١٨٧. البقرة: ٢٣٨-٢٣٩.

١٨٨. الفتح ٢٧.

١٨٩. المائدة ٢٣.

١٩٠. النمل ١٠.

١٩١. النيسابوري -غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ١ / ٦٥٦.

١٩٢. البقرة: ١٨٥.

١٩٣. الآلوسي -روح المعاني: ١/ ٤٥٨، وهذا التقدير على اعتبار الشهود بمعنى الحضور ذاتًا، أما على اعتباره بمعنى الحضور عِلمًا فإن الشهر مفعول به (على حذف مضاف، أي: هلال الشهر).

١٩٤. آل عمران: ١٣٤.

١٩٥. الآلوسي -روح المعاني ٢/ ٢٧٢.

١٩٦. سبأ: ٥١.

١٩٧. الآلوسي -روح المعاني ١١/ ٣٣٠، ولم أجد من عَدَّ المفعول به متروكًا غير الآلوسي.

١٩٨. المدثر: ٢.

١٩٩. النيسابوري -غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٦/ ٣٨٦.

٢٠٠. الإسراء: ١٠٠.

٢٠١. النيسابوري -غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٤/ ٣٩٤.

٢٠٢. فصلت: ٤٧.

٢٠٣. الزمخشري-الكشاف:٤/ ٢٠٤.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٢٠٤. المائدة ١٩.

٢٠٥. أبو حيان -البحر المحيط في التفسير ٤ / ٢١٣.

٢٠٦. العلق: ١.

٢٠٧. ابن عاشور -التحرير والتنوير ٣٠/ ٤٣٦.

٢٠٨. الزمخشري-الكشاف:٤/ ٧٧٥.

٢٠٩. طه ١١٦.

٢١٠. الزمخشري-الكشاف:٣/ ٩١.

٢١١. البقرة ١٢.

٢١٢. أبو حيان -البحر المحيط في التفسير ١ / ١٠٩ ويلاحظ أن أبا حيان قد عَدَّ هذا المتعلق مفعولًا به في موضع آخر، ورأى أنه محذوف لا متروك، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ (البقرة ٩)، فقال: «وَمَفْعُولُ يَشْعُرُونَ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ إِطْلَاعُ اللهَّ نَبِيَّهُ عَلَى خِدَاعِهِمْ وَكَذِبِهِمْ». أبو حيان -البحر المحيط في التفسير ١ / ٩٥.

٢١٣. الضحى: ٦ -٨.

٢١٤. العثيمين- تفسير جزء عم: ٢٣٧ ، ويرى الشوكانيأَنَّ حَذْفَ الْمُتَعَلِّقِ يُشْعِرُ بِالتَّعْمِيمِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِنْ أَقْسَامِ الْعُمُومِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ أَهْلُ الْأُصُولِ، نَحْوَ: زَيْدٌ يُعْطِي وَيَمْنَعُ، وَنَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾، لكن الزَّرْكَشِيُّ يرى أن ذَلِكَ مِمَّا أُخِذَ مِنَ الْقَرَائِنِ، وَحِينَئِذٍ فَإِنْ دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى أَنَّ الْـمُقَدَّرَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَامًّا فَالتَّعْمِيمُ مِنْ عُمُومِ الْمُقَدَّرِ سَوَاءٌ ذُكِرَ أَوْ حُذِفَ، وَإِلَّا فَلَا دَلَالَةَ عَلَى التَّعْمِيمِ؛ فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْعُمُومَ فِيمَا ذُكِرَ إِنَّمَا هُوَ لِدَلَالَةِ الْقَرِينَةِ عَلَى أَنَّ الْمُقَدَّرَ عَامٌّ، وَالْحَذْفَ إِنَّمَا هُوَ لِمُجَرَّدِ الاختصار لا للتعميم. الشوكاني -إرشاد الفحول إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: ١/ ٣٣١.

٢١٥. راجع في ذلك: الشمسان – الفعل في القرآن الكريم، تعديته ولزومه: الفصل الأول من الباب الثالث: ٥٢٧: ٦٣٢ ومن الأفعال التي ذكرها: جمع – سأل –

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فتح – نفع – تنهى – حشر – شكر – رمى – سرق – ظلم – عصى – كشف – ولد – خسر – يخشى – ربح – يشرب – نسي – أخطأ – أرسل – أساء – يُطْعِم – أطاع.

٢١٦. ابن يعيش–شرح المفصل ٤ / ٣٢٦.

٢١٧. راجع: عبد الباقي –المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: ٥٨٩ (أعطى).

٢١٨. الليل ٥: ٧.

٢١٩. حسن –النحو الوافي ٢ / ١٨٠.

٢٢٠. الليل ٤.

٢٢١. الليل ٨: ١٠.

٢٢٢. انظر: ابن عاشور –التحرير والتنوير ٣٠ / ٣٨١، والسمين الحلبي–الدر المصون ١١ / ٢٩، وأبو حيان –البحر المحيط في التفسير ١٠ / ٤٩٣.

٢٢٣. البقرة: ٢٠٠.

٢٢٤. الآلوسي –روح المعاني ١/ ٤٨٦.

٢٢٥. الأحزاب ١٠.

٢٢٦. النَّجْم: ٣٥.

٢٢٧. الْفَتْح: ١٢.

٢٢٨. انظر: ابن يعيش–شرح المفصل ٤ / ٣٢٧ والأستراباذي–شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٩٨٩: ٩٩٠ والميداني –مجمع الأمثال: ٢/ ٣٠٠، وابن عاشور –التحرير والتنوير ٢١ / ٢٨١.

٢٢٩. سيبويه –كتاب سيبويه ١ / ٤٠: ٤١.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المراجع

١. الأخفش الأوسط – أبو الحسن المجاشعي – معاني القرآن – تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة –الطبعة الأولى –مكتبة الخانجي – القاهرة –١٤١١هـ –١٩٩٠م.

٢. الإستراباذي – رضي الدين محمد بن الحسن – شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – دراسة وتحقيق الدكتور يحيى بشير المصري – الطبعة الأولى–جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية –١٤١٧هـ –١٩٩٦ م.

٣. الألوسي – شهاب الدين محمود بن عبد الله–روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني –تحقيق على عبد الباري عطية–بيروت–دار الكتب العلمية –١٤١٥ هـ.

٤. الأندلسي – أبو حيان محمد بن يوسف–البحر المحيط في التفسير –تحقيق صدقي محمد جميل –بيروت – دار الفكر – ١٤٢٠ هـ.

٥. التهانوي –محمد علي–كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم –بيروت –مكتبة لبنان ناشرون–١٩٩٦ م.

٦. الثعلبي – أحمد بن محمد–الكشف والبيان عن تفسير القرآن المعروف بتفسير الثعلبي –تحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور –الطبعة الأولى–بيروت – لبنان–دار إحياء التراث العربي–١٤٢٢ هـ –٢٠٠٢ م.

٧. الجرجاني – أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن–دلائل الإعجاز– تحقيق محمود محمد شاكر –الطبعة الثالثة – مطبعة المدني بالقاهرة –دار المدني بجدة –١٤١٣هـ –١٩٩٢م .

٨. ابن جنى – أبو الفتح عثمان–الخصائص – تحقيق محمد علي النجار – المكتبة العلمية.

٩. ابن الحاجب – عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين – أمالي ابن الحاجب – تحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة –دار عمار –الأردن، دار الجيل – بيروت –١٤٠٩ هـ –١٩٨٩ م.

١٠. حسن – عباس – النحو الوافي– الطبعة الثالثة – دار المعارف بمصر – ١٩٧٤م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

١١. الحملاوي – أحمد بن محمد – شذى العَرف في فن الصرف – تحقيق نصر الله عبد الرحمن نصر الله – مكتبة الرشد بالرياض.

١٢. حمودة – د. طاهر سليمان– ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي–الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع – الإسكندرية – ١٩٩٨م.

١٣. الزجاج – إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج – تحقيق إبراهيم الإبياري – دار الكتب الإسلامية ودار الكتاب المصري بالقاهرة ودار الكتاب اللبناني ببيروت.

١٤. الزمخشري – جار الله أبو القاسم محمود بن عمر– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل – تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض – الطبعة الأولى –مكتبة العبيكان –١٤١٨ه – ١٩٩٨م.

١٥. السكاكي– يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب – مفتاح العلوم – تحقيق نعيم زرزور– الطبعة الثانية –دار الكتب العلمية–بيروت – لبنان –١٤٠٧هـ –١٩٨٧م.

١٦. السمين الحلبي – أحمد بن يوسف–الدر المصون في علوم الكتاب المكنون – تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط – دمشق–دار القلم.

١٧. السهيلي– أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله –نتائج الفكر في النَّحو – تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض –الطبعة الأولى –دار الكتب العلمية – بيروت –لبنان – ١٤١٢هـ –١٩٩٢ م.

١٨. سيبويه – أبو بشر عمرو بن عثمان– الكتاب (كتاب سيبويه) –تحقيق عبد السلام محمد هارون –بيروت –دار الجيل.

١٩. السيوطي – عبد الرحمن بن أبي بكر–الإتقان في علوم القرآن –تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم –الهيئة المصرية العامة للكتاب –١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.

٢٠. الشاطبي– أبو إسحاق إبراهيم بن موسى–المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية – الجزء الثالث بتحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي –الطبعة الأولى– مكة المكرمة–جامعة أم القرى –١٤٢٨هـ –٢٠٠٧م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٢١. الشمسان – أبو أوس إبراهيم – الفعل في القرآن الكريم، تعديته ولزومه – ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٢. الشوكاني– محمد بن علي–إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول –تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية – الطبعة الأولى–دار الكتاب العربي –١٤١٩هـ –١٩٩٩م.

٢٣. ابن عاشور– محمد الطاهر بن محمد– التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» – تونس– الدار التونسية للنشر –١٩٨٤م.

٢٤. عبادة – محمد إبراهيم–معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية باللغتين العربية والإنجليزية – دار المعارف.

٢٥. عبد الباقي – محمد فؤاد–المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم – القاهرة–دار الحديث.

٢٦. العثيمين – محمد بن صالح–تفسير جزء عم –إعداد وتخريج فهد بن ناصر السليمان – الطبعة الثانية – الرياض– دار الثريا للنشر والتوزيع –١٤٢٣ هـ –٢٠٠٢ م

٢٧. عضيمة – محمد عبد الخالق–دراسات لأسلوب القرآن الكريم – القاهرة –دار الحديث.

٢٨. عمايرة – د. خليل أحمد – في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق – الطبعة الأولى –عالم المعرفة للنشر والتوزيع – جدة –١٤٠٤هـ –١٩٨٤م.

٢٩. القزويني – جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين –الإيضاح في علوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

٣٠. ابن قيم الجوزية – أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب –بدائع الفوائد – تحقيق علي بن محمد العمران – دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع – ١٤٢٤هـ.

٣١. الفراء – أبو زكريا يحيى بن زياد–معاني القرآن – تحقيق: أحمد يوسف النجاتي – محمد علي النجار – عبد الفتاح إسماعيل شلبي – مصر–الدار المصرية للتأليف والترجمة.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٣٢. الفيروزآبادى -مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب-القاموس المحيط -الطبعة الثامنة-بيروت، لبنان -مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع -١٤٢٦ هـ -٢٠٠٥ م.

٣٣. الكفوي -أيوب بن موسى-الكليات -معجم في المصطلحات والفروق اللغوية - تحقيق عدنان درويش -محمد المصري - بيروت-مؤسسة الرسالة.

٣٤. ابن مالك - محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين -شرح تسهيل الفوائد - تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون -الطبعة الأولى -هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان -١٤١٠هـ -١٩٩٠م.

٣٥. ابن منظور -محمد بن مكرم-لسان العرب -الطبعة الأولى-بيروت-دار صادر.

٣٦. أبو موسى -محمد محمد-خصائص التراكيب -دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني -الطبعة السابعة -مكتبة وهبة.

٣٧. الميداني -أبو الفضل أحمد بن محمد-مجمع الأمثال -تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - لبنان، بيروت -دار المعرفة.

٣٨. ناظر الجيش -محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري -شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) -تحقيق علي محمد فاخر وآخرين -الطبعة الأولى -دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة -جمهورية مصر العربية -١٤٢٨ هـ.

٣٩. النيسابوري -نظام الدين الحسن بن محمد -غرائب القرآن ورغائب الفرقان- تحقيق الشيخ زكريا عميرات -الطبعة الأولى-بيروت-دار الكتب العلمية -١٤١٦ هـ.

٤٠. ابن هشام -جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب -الطبعة الأولى- الكويت-مطابع السياسة -١٤٢١هـ -٢٠٠٠م .

٤١. ابن يعيش -يعيش بن علي-شرح المفصل -قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب -الطبعة الأولى-بيروت - لبنان-دار الكتب العلمية -١٤٢٢ هـ -٢٠٠١ م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً